مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها

الموقع الإلكتروني: https://uqu.edu.sa/jll

جامعة أم القرى
UMM AL-QURA UNIVERSITY

آراء ابن عبيدة السبتي (ت 706 هـ) واختياراته النحوية والصرفية

The views of Ibn Abidah Al-Sabti (d.706 AH) and choices in grammar and morphology

د. مهدي بن حسين بن علي ذيب مباركي[1]

[1]أستاذ النحو والصرف المساعد، كلية العلوم والآداب، جامعة الملك خالد، سراة عبيدة، المملكة العربية السعودية

Dr. Mahdi Husain Ali Dhib Mobaraki[1]

[1]Assistant Professor of Arabic Morphology and Syntax, College of Sciences and Literature, King Khalid University, Sarat Abidah, Saudi Arabia

تاريخ التقديم :2022-04-25 تاريخ القبول:2022-12-02

Received: 25-04-2022 Accepted: 02-12-2022

الملخص

يتناول هذا البحث عَلَماً من أعلام النحو في الأندلس في القرن السابع وبداية الثامن، وهو من نحاة الأندلس المغمورين، إذ لم يحظَ بنصيب من الظهور، ولم تسعفه الأيام بشيء من البروز والشهرة، غير أنه كان من علماء اللغة والنحو الأفذاذ في تلك الحقبة، إنه أبو بكر محمد بن عبدالله بن عبيدة، الذي يُعدُّ من أجل تلاميذ ابن أبي الربيع وأعلمهم، ضرب بسهم وافر في علم النحو، وتتلمذ عليه جل نحاة سبتة، وكان من المساهمين في إثراء الدرس النحوي الأندلسي، ومن عباقرة النحو واللغة بعد ابن أبي الربيع، فشرح كتاب سيبويه، وجمل الزجاجي وغيرهما، إلا أننا لم نقف على شيء من تلك المصنفات، فقد طوتها يد الزمن، وعدت عليها عوادي الليالي والأيام، ولم يتبق لنا إلا ما تناقلته كتب النحو بعده، وما دونه تلاميذه عنه. وأما عن سير البحث، فقد تحدثت في التمهيد عن شخصية ابن عبيدة السبتي، فعرفت باسمه وكنيته ولقبه، وتحدثت عن شيوخه وتلاميذه، وصفاته وأخلاقه، ومكانته العلمية، وآثاره العلمية، ووفاته، ثم تناولت في مبحثين آراءه واختياراته وتوجيهاته في النحو واللغة (الصرف والأصوات)، وأخيراً ختمت البحث ملخِّصاً أهم النتائج.

الكلمات المفتاحية: ابن عبيدة، السبتي، نحاة سبتة، الآراء النحوية، الآراء الصرفية، الاختيارات.

Abstract

The research focuses on one of the prominent figures of grammar in Andalusia during the seventh and early eighth centuries, who hails from the lesser-known Al-Andalus. Despite not receiving much attention or gaining widespread fame during his time, he was nevertheless one of the remarkable linguists and grammarians of that era. His name was Abu Bakr Muhammad bin Abdullah bin Abeedah, who was a student of Ibn Abi al-Rabi' and counted among his most intelligent disciples. He made significant contributions to the field of grammar and had numerous students, especially among the grammarians of Ceuta. He played a role in enriching the Andalusian grammatical tradition and was considered one of the brilliant minds in grammar and language after Ibn Abi al-Rabee. He provided explanations for Sibawayh's book, Jumal Al-Zajjaji, and other works, but unfortunately, many of these compilations have been lost to the passage of time. We can only rely on what has been transmitted through grammar books written by his students and subsequent scholars. In the introduction of the research, I discussed the personality of Abu Bakr bin Abeedah Al-Sabti, providing details about his name, lineage, predecessors, students, personal qualities, scholarly status, and his passing. The research then delves into two sections, examining his grammatical and morphological perspectives, his choices and directions. Finally, the research concludes by summarizing the most significant findings.

Keywords: Ibn Abidah- Al-Sabti- Grammarians of Ceuta- grammatical opinions- morphological opinions- choices.

معلومات التواصل: مهدي بن حسين مباركي

البريد الالكتروني الرسمي: abu.wsim@hotmail.com

Doi: https://doi.org/10.54940/ll58661543

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أمّا بعد:

فقد شهدت بلاد الأندلس تألقاً في الدراسات النحوية، وظهر نخبة من علماء اللغة في القرن السابع الهجري أبدعوا في دراسة العربية، وكانت لهم جهود جبارة في الدراسات النحوية واللغوية، تركوا مؤلفاتٍ شهيرة أثْرت النحو والصرف واللغة بآراء مختلفة، تشهد لهم بعلو كعبهم، وغزارة علمهم، ولذلك دوّت شهرتهم في الآفاق، وسارت إليهم الركبان، وتركوا آثاراً واضحة في مصنفاتهم البديعة، أذكر منهم في هذا العصر– على سبيل المثال لا الحصر– ابن خروف، والشلوبين، وابن عصفور، وابن الضائع، والأبذي، وابن أبي الربيع أستاذ نحاة سبتة، وكان من خلفهم نحاة دونهم في الشهرة، لم يذع لهم صيت، ولم ينصفهم التاريخ، بل غمرهم الزمان، وطوت مصنفاتهم يد السنين، مع أنهم أسهموا في إثراء الدرس النحوي الأندلسي، وكانوا عوامل مؤثرة في ازدهار الدراسات النحوية والصرفية واللغوية هناك.

ومن هؤلاء النحاة المغمورين ابن عَبيدة الأنصاري السبتي، المتوفى سنة 706 هـ، تلميذ ابن أبي الربيع وخليفته في النحو السبتي، فقد تصدر للإقراء والتدريس بسبتة بعد وفاة ابن أبي الربيع. عاش ابن عبيدة في العصر الذهبي لتاريخ النحو الأندلسي، وفي أوج ازدهار حركة التصنيف والتأليف بمختلف العلوم، وقد أسهم في هذه الحركة العلمية، وأدلى بدلوه في التأليف، فكان له عدد من المصنفات التي عدت عليها عوادي الليالي والأيام، ولم يصل إلينا شيء من تصانيفه. وقد هيأ الله له أن يخلِّد ذكره من جاء بعده، إذ نقل عنه جمع من نحاة الأندلس، وظهر في هذه النقول علمه ومكانته المرموقة التي كان يتمتع بها بين نحاة سبتة خاصة، ونحاة الأندلس عموماً.

ولعل قضية البحث ومشكلته الرئيسة تكمن في كون ابن عبيدة عالماً مغموراً، له آراء متفرقة في كتب الأقدمين، لم تُستوفَ حقها من البحث والدراسة، وبناء على هذه المشكلة يمكن الإجابة عن هذا السؤال: ما هي آراء ابن عبيدة النحوية والصرفية؟ ويتفرع عن هذا السؤال ما يأتي:

–هل كان له آراء نحوية واختيارات خاصة تفرد بها عن غيره من النحويين؟ –ما قيمة تلك الآراء؟

–هل تأثر بغيره من النحويين؟

–كيف كان أثره فيمن بعده؟

–ما منزلة ابن عبيدة السبتي بين الأندلسيين؟

كل تلك التساؤلات سوف يُكشف عن إجاباتها في ثنايا هذا البحث.

ويهدف الباحث إلى معرفة آراء ابن عبيدة السبتي النحوية والصرفية، وقيمتها بين المذاهب المختلفة.

وأما عن أهمية هذا البحث وسبب اختياره؛ فإن ابن عبيدة من أعلام علماء الأندلس المحترمين، وأئمة نحاة سبتة الأفذاذ، وله مكانة عالية بينهم، ومن ذلك أنني لم أجد دراسة استقصت تناول آرائه واختياراته وتوجيهاته استقصاء شاملاً، إلا أنني وقفت على بحث للدكتور عبدالله السديس بعنوان: (أبو بكر بن عبيدة الإشبيلي وآراؤه النحوية والتصريفية)، ومع جودة البحث المذكور، لم يتناول كل الآراء الخاصة بابن عبيدة، التي وردت في كتب أخرى، إذ اعتمد الدكتور السديس على ثلاثة مصادر فقط نقلت عن ابن عبيدة، وهي: شرح الجمل لابن الفخار، وشرح الخلاصة الألفية للشاطبي، وتقييد ابن لب على جمل الزجاجي، واكتفى بآرائه من تلك المصادر وحسب، ولكنه لم يضمّن بحثه آراءً واختياراتٍ أخرى لابن عبيدة جديرة بالبحث والدراسة من المصادر الأخرى، كإيضاح المسالك في شرح تسهيل ابن مالك لابن هانئ السبتي (ت 733 هـ)، وشرح ألفية ابن معطي للرعيني (ت 779 هـ)، وعنوان الإفادة للراعي الغرناطي (ت 853 هـ)، فأردت أن أبرز هذه الشخصية إبرازاً يليق بمكانته العلمية، وإزاحة اللثام عن آرائه واختياراته التي لم تبحث، إنصافاً له واعترافاً بمكانته وفضله.

ثم إنني اطلعت على البحث المذكور للدكتور السديس، وقارنته ببحثي هذا، فوجدت بينهما فرقاً كبيراً وبوناً شاسعاً، فالمنهج مختلف، وطريقة الدراسة والمعالجة مختلفة، والأسلوب البحثي أيضاً مختلف، ومع ذلك، فقد رأيت استبعاد المسائل التي وردت في بحثه، والاكتفاء بالمسائل التي وقفت عليها أنا ولم تُبحث في البحث المذكور، وبعض المسائل القليلة عالجتها وناقشتها بطريقة مختلفة تماماً، لم تستوفَ حقها من الدراسة في البحث السابق، فأبقيت عليها، وحاولتُ بحثها ودراستها ومناقشتها بطريقة مختلفة ومنهج مغاير.

وقد جاءت أقوال ابن عبيدة وآراؤه مبثوثةً في مصنفات من جاؤوا بعده، ونقلوا عنه، إذ نجد بعض الشذرات المتناثرة في بطون تلك المصنفات، فعمدتُ إلى استقصاء مادة البحث من المصادر الأخرى التي لم تبحث، وجمع هذا الشتات المتناثر من مظانه، وإلقاء الضوء على ابن عبيدة وآرائه واختياراته من تلك المصادر التي هي حدود هذا البحث، وهي: إيضاح المسالك في شرح تسهيل ابن مالك لابن هانئ السبتي (ت 733 هـ) وأورد له أربعة آراء، وعنوان الإفادة للراعي الغرناطي (ت 853 هـ) وجاء فيه ستة آراء، إضافة إلى شرح الجمل لابن الفخار (ت 754 هـ) انتقيت منه رأياً واحداً، والمقاصد الشافية للشاطبي (ت 790 هـ) اخترت منه رأيين، وهذه الآراء الثلاثة الأخيرة التي انتقيتها، أردتُ

دراستها باستيفاء وإعطاءها حقها من البحث ومعالجتها بطريقة مختلفة عن البحث السابق، فجمعت آراءه وتوجيهاته، إذ بلغت ثلاث عشرة مسألة، منها ست مسائل نحوية، وسبع مسائل صرفية، وهي المسائل الصالحة للدراسة والتي يتضح فيها رأي لابن عبيدة، أو اختيار أو ترجيح له، ثم استبعدت ما لا يصلح للبحث والدراسة، ووضعتُ عنواناً مناسباً لكل مسألة، وجعلتُ رأي ابن عبيدة أو اختياره في أول المسألة، ثم عرضت آراء النحويين فيها، مرجحاً ما يحتاج إلى ترجيح، وقد رتبت المسائل النحوية حسب ورودها في مضانها، وأما المسائل الصرفية فرتبتها حسب ترتيبها عند ابن مالك، معتمداً المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة.

وقد جعلتُ هذا البحث مشتملاً على مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة.

–المقدمة: تشتمل على أهمية البحث، وسبب اختياره.

–التمهيد: ابن عَبيدة السبتي حياته وآثاره.

–المبحث الأول: آراء ابن عَبيدة السبتي واختياراته النحوية.

–المبحث الثاني: آراء ابن عبيدة السبتي واختياراته الصرفية .

–الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

التمهيد

ابن عبيدة السبتي حياته وآثاره

اسمه ونسبه ونشأته:

هو أبو بكر أو أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن محمد بن عبيدة الأنصاري العبدي الأندلسي الإشبيلي السبتي، ولد سنة سبع وعشرين وست مئة [1، 2، 3، 4].

ولم تنبئنا المصادر التي بين أيدينا بشيء عن نشأته الأولى، ولم تذكر شيئاً عن طبيعة أسرته وأحوالها، وحياتها الاجتماعية والعلمية، ولم تتحدث عن مراحل تعليمه الأولى، ولا رحلاته وتنقلاته، غير أنه كان نزيل سبته ومستوطنها [1]، وذلك بعد سقوط إشبيلية موطنه الأصلي ومسقط رأسه، ومن المؤكد أن يكون قضى جزءاً من حياته بإشبيلية ثم خرج مع من خرج منها إلى سبتة، والتاريخ يحدثنا عن مدينة سبتة ومكانتها العلمية في ذلك العصر، وأنها كانت قبلة للعلم والعلماء، ومن أعظم الحواضر الأندلسية التي عرفت بازدهار الحركة العلمية والفكرية، والجدير بالذكر أن مدينة سبتة قد استقلت بطابعها العلمي المنفرد في الدرس النحوي، حتى قيل: النحو السبتي، ونحاة سبتة، وكان من بين المنتسبين لهؤلاء ابن عبيدة السبتي، الذي كان تلميذاً لأستاذ المدرسة السبتية أبي الحسين بن أبي الربيع، وخليفة له.

شيوخه:

يعد ابن عبيدة من علماء الأندلس المبرزين، ومن نحاة سبتة بوجه خاص، تتلمذ على أبرز شيوخ بلده في النحو واللغة والقراءات وغيرها، منهم:

- أبو الحسن علي بن جابر اللخمي الإشبيلي، المعروف بالدباج (ت 646 هـ)، المقرئ النحوي، تصدر للإقراء والعربية نحواً من خمسين سنة، من أهل الفضل والصلاح، كان أستاذاً في العربية، تتلمذ عليه جمع غفير، وتلا عليه ابن عبيدة بالسبع وأجاز له[5، 1، 6، 2].
- أبو محمد بن ستاري (ت 647 هـ)، الشيخ الفقيه الحاج العالم الفاضل الورع الأصولي الماهر العارف المحقق، استقر بإشبيلية إلى أن خرج بخروج أهلها لسبتة، قرأ عليه ابن عبيدة وأخذ عنه[5، 7].
- فضيل بن محمد بن عبد العزيز بن سماك المعافري الإشبيلي (مات قبيل 650 هـ) ، أقرأ القرآن والنحو والأدب بطليطلة، كان مقرئاً مجوداً محققاً بالعربية، ذا حظ صالح من الأدب، أخذ عنه ابن عبيدة وغيره[5، 7، 8].
- أبو عبدالله محمد بن حسن بن عمر الفهري السبتي، عرف بابن المحلي (ت661 هـ)، كان أديباً بارعاً كاتباً بليغاً ناظماً وناثراً، عاقداً للشروط، نحوياً ماهراً، حسن القيام على تفسير القرآن، حلق بالتفسير في سبتة مدة فانتفع به خلق كثير، روى عنه جمع كثير من أهل سبتة، منهم ابن عبيدة [5، 7، 9].
- أبو الحسين عبيد الله بن أحمد بن أبي الربيع القرشي الإشبيلي السبتي (ت 688 هـ)، إمام أهل النحو في زمانه، من أهل إشبيلية، ثم نزح إلى سبتة واستقر بها، وتولى زمام الإقراء والتدريس بها، تتلمذ عليه خلق كثير، منهم ابن عبيدة و قد أكثر عنه، واختص به. [5، 7، 10].
- عبدالله مولى الرئيس بن عثمان بن حكم القرشي (ت 697 أو 698 هـ)، الفقيه الراوية المحدث، أخذ عنه كثير، وأجاز لابن عبيدة [11].
- أبو الحسن علي بن عبدالله بن عباس الزيات الكلبي الإشبيلي (ت 673 هـ)، كان فقيهاً حافظاً لمذهب مالك متصدراً لتدريسه، صابراً على نشر العلم، ورعاً فاضلاً، يعيش من عمل يده، تتلمذ عليه ابن عبيدة [12].

تلاميذه:

كان ابن عبيدة من جهابذة عصره بالأندلس، ومن علماء نحاة سبته المبرزين؛ كان يدرّس بمسجد رحبة الوزان [13]، تتلمذ عليه وروى عنه جمع كبير من طلبة العلم، وأجاز كثيراً منهم، ومن هؤلاء:

- أبو عثمان سعيد بن إبراهيم الحميري المالقي (ت 709 هـ)، لقي جماعة من العلماء وتفقه على أئمة، وقرأ على أبي بكر بن عبيدة وغيره [14].

- أبو عبدالله محمد بن عبد المنعم الصنهاجي الحميري السبتي (ت 727 هـ)، قرأ على جماعة منهم ابن عبيدة [2، 3].
- القاسم بن يوسف بن محمد التجيبي البلنسي السبتي (ت 730 هـ)، قال: "وسمعته كاملاً –يعني: كتاب الكافي في القراءات السبع– على خاتمة المقرئين أبي بكر محمد بن عبدالله بن محمد بن عبيدة الأنصاري العبدي الأندلسي الإشبيلي النحوي مستوطن سبتة"[1].
- أبو عبدالله محمد بن علي بن عبدالله بن هانئ اللخمي السبتي (ت 733 هـ)، قرأ على ابن عبيدة، وأخذ عنه النحو والقراءات، واختص به[7، 15، 3، 16].
- أبو عامر محمد بن عبدالله بن عبد العظيم النميري (ت 740 هـ)، أخذ بسبتة عن الأستاذ ابن عبيدة [17، 18].
- أبو عبدالله محمد بن يحيى الأشعري المالقي، المعروف بابن بكر (ت 741 هـ)، من أشياخه ابن عبيدة[15، 19].
- أبو علي عمر بن علي بن عتيق الهاشمي القرشي (ت 744 هـ)، تتلمذ على ابن عبيدة وغيره[20].
- أبو بكر محمد بن أحمد بن شبرين الجذامي السبتي (ت 747 هـ)، قرأ على جده لأمه ابن عبيدة[21، 22].
- أبو محمد عبد المهيمن بن محمد الحضرمي (ت 749 هـ)، قرأ بسبتة على شيوخ أجلاء، منهم ابن عبيدة[23، 24].
- أبو القاسم سلمون بن علي بن عبدالله بن سلمون الكناني (ت 767 هـ)، تتلمذ على جمع غفير من الشيوخ منهم ابن عبيدة، وقرأ عليه وأجازه[25 26].
- الشريف القاضي أبو علي الحسن بن يوسف بن يحيى الحسيني السبتي، اختص بابن عبيدة[27].

أقوال العلماء فيه:

قال ابن رشيد الفهري صاحب الرحلة المشهورة عن أبي بكر بن عبيدة الإشبيلي: "الأستاذ المقرئ، والأديب النحوي البارع" [5]. ووصفه التجيبي بخاتمة المقرئين النحوي الأديب[1]. وقال الذهبي: "سكن سبتة وتقدم في الآداب وله شعر رائق"[2]. ونعته لسان الدين بن الخطيب بالأستاذ النحوي الإمام[22، 19، 24]، ووصفه وصفاً رائعاً يليق به، فقال: "مجموع أدواتٍ، وفارس قلم ودواةٍ، وشيخ تقع العين منه على صورة طريفة، وهيئة ظريفة، وقريع بيت نبيه، وأصالة ليس لها من شبيه، وله خط حسن، وبلاغة ولسن، تصرف في القضاء، فما ذوى لسيرته الحميدة نور، ولا نسب له حيف ولا جور". [28]. وقال عنه ابن الجزري: "مقرئ أديب، تقدم في الآداب"[3]، ومثله قال ابن القاضي[29].

ووصفه أبو القاسم الأنصاري بالشيخ النحوي الأديب الأنبل[30]. وأطلق عليه الرعيني الأستاذ المحقق[31].

شعره:

رُوي له بعض الشعر القليل، فمن ذلك ما نقله ابن رشيد، حيث أجاز ابن عبيدة أبا الفضل التجاني التونسي، عندما طلب منه إجازته، فأجابه شعراً بتلك الإجازة، قال ابن رشيد [32]: "وكتب ذلك الأستاذ المقرئ الأديب النحوي البارع أبو بكر محمد بن عبيدة الأنصاري الإشبيلي نزيل سبتة، ونقلتها من خطه، رحمه الله:

أيها المبتغي الإجازةَ حـــــدِّثْ
عن أخيكم محمدٍ بالإجـــــازَهْ.
بأبي بكرٍ الكنايـــــةُ إذ قـــــدْ
يبتغيها المجازُ ممن أجـــــــازَهْ.
وله في عبيـــدةَ نســـــــبٌ أنْ
ذُكر ابنٌ، وإنْ عراهُ وجـــــازَه.
ملجئي الأنصارُ يُعزى انتسابـــــاً
والذي قاله بحكمِ الوجـــــازَهْ.
شيخُهُ في القران شيخٌ جليـــلٌ
هو أسنى شيوخه المستجـــازَهْ.
عن عليٍّ بنِ جابرٍ وهوَ الـــــ
ـــدبّاجُ فاسمعْ من مؤثرٍ إيجـــازَهْ.
وله في أئمةِ النحوِ شيـــــخٌ
لم يفارقْه منذُ جازَ مجـــــــازَهْ.
فخرُ حمصٍ، أبو الربيعِ أبـــــوه
منتهى الحبرِ أن يكونَ مجـــــازَهْ.
فليحـدّث محمدُ بن علـــــيٍّ
عن مجلٍّ مبادرٍ إنجـــــــازَهْ.
أيّ نوعٍ من الإجازةِ يبغـــــي
بعدَ شرطِ المعروفِ فيما استجازَهْ.
يا أبا الفضلِ شكركمْ لي قريـــنٌ
مدةَ العمرِ لا أغبُّ نجـــــازَهْ.
خُطّ هذا المكتوبُ في رجـــبٍ في
عشره اللاء أبرزتْ إعجـــــازَهْ.
ذاكَ من عامِ ستةٍ وثمانيـــــــ
ـــنَ توالتْ فليسَ فيها حجـــازَهْ.
ومياتٌ ستٌّ بها أبرزَ اللـــــ
ـــهُ تعالى لخلقـــه إعجـــــازَهْ.

ومن ذلك ما وصفه شمس الدين الذهبي بالشعر بالرائق، وهو قوله:

أنجدوا فلينجدِ الدمعُ الغـرامْ
وعلى نجدٍ وأهليها الســـلامْ.
خيموا بين أُثيلاتِ النقـــــا
ففؤادي ساكنٌ حيثُ الخيـامْ.
لا يضمُّ الصدرُ قلبي بعدَهم
حيث ساروا فهو للركبِ إمـامْ.
لا أزال الدهرَ أبكي بُعدَهـم
فتناسيهم على القلبِ حـــرامْ.

وهي قصيدة طويلة[2].

آثـــــــــاره:

ذكرت المصادر ثلاثة مصنفات له، وأكاد أجزم أن مصنفاته أكثر من ذلك، لا سيما أنه من علماء القراءات والنحو والأدب، ومن الأساتذة الكبار الذين تشد إليهم الرحال، ويتنافس عليهم طلاب العلم.

أما المصنفات التي ذُكرت له فهي:

* اختصار البسيط[33].
*شرح جمل الزجاجي، شرحه في سفرين[13،30،31].
* شرح كتاب سيبويه[34].

وفاتـــــــــه:

كانت وفاته –رحمه الله – بسبتة سنة ستٍ وسبع مئة[1-30].

المبحث الأول: آراؤه واختياراته النحوية:

المسألة الأولى –ذكر العامل في الظرف الواقع حالاً.

قـال الراعـي: " وأمـا قولـه تعـالى: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾ [النمل: 40]، قال ابن عبيدة: فليس (مستقراً) هو المقدر في الخبر؛ لأن معناه حاضر بين يديه، ولا يُحذف هذا" [35].

المناقشـــــــــة:

يعني ابن عبيدة أن (مستقراً) حال، وليس هو الكون المطلق المتعلق به الظرف (عنده)، لأن الكون المطلق لا يذكر فهو واجب الاستتار، وهو رأي ابن الدهان أيضاً، فقد ذهب إلى أن (مستقراً) حال من الهاء، وهو ليس عـاملا في الظرف (عنـد)، ولكـن (عنـده) للرؤية[36]. وصرح ابـن الأثير أن (مستقراً) ليس عاملاً في الظرف (عنده)، بل هو حال من الهاء في (رآه)، و(عنده) ظرف للرؤية[37]. كما أوضح أبو البقاء العكبري أن (مستقراً) معناه الساكن بعد الحركة، وليس المقصود به الاستقرار مطلق الكون؛ ولو كان هو العامل في الظرف لامتنع إظهاره؛ لأن ذكر الظرف نائـب عنـه، فـلا يجمـع بينهمـا[38]. ونـصّ المنتجـب الهمـذاني علـى أنّ (مستقراً) منصوب على الحال، والمعنى: حاصلاً محمولاً عليه، وأن (رأى) من رؤية العين، أما الظرف (عند)، فأجاز أن يكون معمولاً لـ (رأى) أو (مستقراً)[39]. وبيّن ابن جزي أنّ معنى (مستقراً عنده): حاصلاً عنده، وليس هو المستقر الذي يكون مقدراً تعلق شبه الجملة به، منكراً على مـن فهـم أنّ (مستقراً) هـو الكـون المطلـق الـذي تعلـق بـه الظـرف[40]. واستحسـن أبـو حيـان توجيـه أبي البقـاء لـذكر العامـل في الظـرف الواقـع حالاً [41].

وقـد أحسـن ابـن أبي الربيـع قـولاً وتفصـيلاً في هـذه المسـألة، قـال: "إن الظرف والمجرور إذا وقعا خبرين للمبتدأ، أو خبرين لـ (ما)، أو خبرين لـ (أن)، أو خـبرين لــ (لا)، أو صـفتين، أو حـالين، أو صـلتين، فإنهمـا يتعلقـان بمحـذوف، لكـن تقـديره: (اسـتقرّ) في الصـلة، و(مسـتقر) في الصفة، وإذا كانا خبرين لـ (كان) فتقدرهما بـ (مستقر) أو (استقرّ)، فيما عدا مـا ذكرته. فإن قلت: فقد قال الله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾، فتراه قد ظهر!

الجـواب: أنّ (مستقراً) هنـا بمنزلـة (جـالس)، فالتأويـل: فلمـا رآه جالسـاً عنده، ألا ترى أنه لو حذف (مستقراً) هنا، وقيل: فلما رآه عنده، لم يفد ذلك؛ لأنك تقول: زيد عندي، وإن لم يكن عندك بالحضرة، لكنه بحيث لو أرسلت إليه لجاءك، وإنما الذي يحذف ويلزم حذفه ما يكون ظهوره وحذفه سواء، فتفطن لذلك، فإنه صحيح"[42]، وتابعه الشاطبي في ذلك[43].أما ابن عطية فقد خالف جميع النحويين–فيما أحسب– إذ ذهـب إلى أن (مُسْـتَقَرًّا) هُـوَ الْمُتَعَلّـق المقـدر في الظـرف، مؤكـداً أنـه جاء في الآية ظاهراً، وليس في القرآن مثله[44].

والذي يظهر من دراسة المسألة أن ما أعربه ابن عبيدة متجه على أقوال أكثر المعربين والنحاة وتوجيهاتهم، وهو الصواب. والله أعلم

المسـألة الثانيـة– ضـابط أفعـال الشـك واليقـين (ظـنّ وأخواتها).

قال ابن عبيدة: "ويضبط أفعال هـذا الباب أن يقال: كل فعل يدخل على المبتدأ والخبر فينصبهما، فهو من هذا الفصل"[35].

المناقشـــــــــة:

ذهـب جمهـور النحويين إلى أن هـذه الأفعـال (ظن وأخواتها) هـي أفعـال تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر بعد استيفاء الفاعل[45، 46، 47، 48، 49].

وهـذه الأفعـال لا يمكـن الاسـتغناء بأحـد مفعوليهـا عـن الآخـر، قـال سيبويه: "هذا باب الفاعل الذي يتعدَّاه فعلُه إلى مفعولين، وليس لك أن تَقْتصِرَ على أحد المفعولين دون الآخر، وذلك قولك: حَسِبَ عبدُ الله زيداً بكراً، وظنَّ عمروٌ خالداً أباك..."[45]. واتفقوا على نصب المفعول الأول على المفعولية، لكنهم اختلفوا في توجيه إعراب المفعول

الثاني، فذهب البصريون إلى أنه منصوب على المفعولية، وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على الحالية[50]. ونسب بعض النحويين إلى السهيلي قوله: إنّ المفعولَيْن في باب (ظن) ليس أصلهما المبتدأ والخبر، بل هما كمفعولي (أعطى)، واستدل بنحو: ظننت زيداً عمراً، فإنه لا يقال: زيدٌ عمروٌ، إلا على جهة التشبيه، وأنت لم ترد ذلك مع (ظننت)، كما نقلوا عنه إنكار ذلك وبطلانه، وأن الذي حمل النحويين على ذلك هو أنهم رأوا أن هذه الأفعال يجوز ألا تذكر، فيكون من مفعوليها مبتدأ وخبر. نسب إليه هذا القول أبو حيان[49]، وناظر الجيش[51]، وخالد الأزهري[52].

قلتُ: وما نقلوه عن السهيلي ما هو إلا محض زعم، وبعض وهم، فقد نصّ هو على خلاف ما قوّلوه، وعلى اتّباع جمهور النحويين فيما أصّلوه، قال السهيلي: "وأما نصب (علمت) و (ظننت) لمفعولين، فليس هما مفعولان في الحقيقة، وإنما هو المبتدأ والخبر، وهو حديث إما معلوم وإما مظنون، فكان حق الاسم الأول أن يرتفع بالابتداء والثاني بالخبر"[53]. والذي يظهر لي أنّ أبا حيان هو من وهم في نقله عن السهيلي، وتولى تقويله بالزعم، ثم جاء اللاحقون واقتفوا أثره نقلاً دون تمحيص. وعلى القارئ الكريم تدبر هذا بإنصاف، والحكم على ما في ذلك النقل من إجحاف.

وأما ما ذهب إليه ابن عبيدة وهو أنّ مفعولي (ظن) أصلهما المبتدأ والخبر، فهو مذهب جمهور النحويين الذي ساروا عليه، ونحوا إليه.

المسألة الثالثة– الظرف المختص، لا يُنصب على الظرفية.

قال الراعي: "قال ابن عبيدة: وأما المختص فليس كذلك. نحو: الدار والمسجد والحانوت، وما أشبه ذلك، مما انفصل عن غيره بصوَر وخِلَق ثابتة، فأشبه بذلك الأناسي، فلم يتعدّ إليه إلا المتعدي، نحو: بنيتُ الدارَ، وأحييتُ المسجدَ، واشتريت الحانوتَ، كما لا يتعدى إلى الأناسي إلا المتعدي، أو يأتي بحرف الجر، فإن أسقط منه حرف الجر، فيكون ذلك بالسماع، نحو: دخلتُ الدارَ، وذهبتُ الشامَ، وشبه ذلك"[35].

المناقشـــــــــة:

الظرف المختص، ويسمى بالمؤقت والمحدد، وهو ما له صورةٌ مضبوطة وحدودٌ محصورة، وله اسم يدل عليه، مثل: الدار، والمسجد، والسوق، والطريق، فهذه لا تقع ظروفاً؛ لأن لها نهاياتٍ وحدوداً تحصرها وتحيط بها، فلا يجوز: نمتُ الدارَ، وصليت المسجدَ، وذهبت السوقَ، وهو قول أكثر النحويين، فهم يرون أن هذه الأسماء لا يصح أن تنتصب على الظرفية[54، 55]، ونص ابن السرّاج صراحة على المنع، معللاً ذلك بأن الأمكنة تشبه الناس، فهي أشخاص لها خلق وصور تعرف بها[56]، وبيّن ابنُ مالك أن المكان المختص لا يتعدى إليه فعل، إلا إن تعدى إلى مفعول به نحو: قصدت المسجدَ، وعمرت الدّارَ، فإن قصد إيقاع فعل فيه كما يوقع في المكان المبهم لزم ذكر (في)، نحو: أقمت في البلد، واعتكفت في المسجد، فإن ورد شيء بخلاف ذلك عُدّ نادراً[57]، نحو: دخلت البيتَ، وذهبت الشامَ، وهذا شاذ نادر عند سيبويه موقوف على السماع [54].

وقد اختُلف في المنصوب في هذه الأمثلة على أقوال، إذ فُهم رأيان لسيبويه في توجيه النصب، الأول: أن (البيت) و(الشام) منصوبان على نزع الخافض[54، 58]، وإلى ذلك ذهب السيرافي وعدّ إسقاط الخافض هنا ضعيفاً خارجاً عن القياس [59]، ووافقهما أبو علي الفارسي مؤكداً أن الأصل: دخلتُ في البيت، ثم أسقط حرف الجر، فانتصب الاسم اتساعاً[60، 61]، والرأي الثاني لسيبويه: أنهما منصوبان على الظرفية، قاله الرضي وعزاه لسيبويه[62]. وذهب الفراء[63، 64]، والأخفش[64]، والجرمي[59]، والمبرد[55]، وابن مالك[65] إلى أن المنصوب بعد تلك الأفعال مفعول به؛ إذ إن هذه الأفعال تصل بنفسها إلى أسماء الأماكن، وفي كلام ابن خروف موافقة ضمنية لما ذهب إليه الفراء، قال: "ولا يتعدى الفعل من النوع المختص إلا بالحرف إلا شاذاً يوقف فيه عند السماع....نحو: دخلت البيت، والدار، والمسجد، عدوه إلى جميع المختصة، وكذلك: ذهبت الشام، والكوفة، والبصرة، وزاد الفراء (انطلقت)، عدوهما إلى جميع البلدان والنواحي، وما في الشعر مما حذف منه حرف الجر فموقوف على السماع"[58]. وصرح ابن عصفور أن ظروف المكان المختصة لا يصل إليها الفعل إلا بواسطة، نحو: قمتُ في الدار، وقعدتُ في المسجد، ولا يقال: قمتُ الدار، وقعدتُ المسجدَ، وكذلك حكم كل ظرف مكان مختص، إلا أن العرب استعملت الفعل (ذهبتُ) مع (الشام)، و(دخلتُ) مع كل ظرف مختص، وما عدا هذين الفعلين لا يصل إلا بواسطة، ولا يصل بنفسه أصلا إلا في ضرورة الشعر[64].

ويظهر لي مما سبق عرضه أن مذهب ابن عبيدة موافق لرأي سيبويه الأول، وهو نصب (الدار) و(الشام) على نزع الخافض.

المسألة الرابعة –الفرق بين (عند) و(لدن ولدى).

قال الراعي: "قال ابن عبيدة: إن (عند) تكون لما غاب عنك، فتقول: عندي دراهم، حاضرة كانت أو غائبة عنك، بخلاف (لدن) و(لدى)، فإنهما يختصان بما كان بحضرتك، تقول: لدني دراهم، ولدي دراهم، إذا كانت حاضرة بين يديك"[35].

المناقشـــــــــة:

تكلم اللغويون والنحويون عن الفروق اللغوية والدلالية والنحوية بين (عند) و(لدن ولدى)، وقد بيّن سيبويه فرقاً بين (لدن) و(عند) وهو

عـدم تمكـن الأولى تمكـن الثانيـة، فقـال: "وجزمـت (لـدن) ولم تجعـل كـ(عند) لأنَّها لا تمكن في الكلام تمكن (عند) ولا تقع في جميع مواقعه، فجعل بمنزلة قط لأنها غير متمكنة"[66]، ويرى المبرد أن (عند) لا يجوز أن تجري مجرى الأسماء غير الظروف لقلة تمكنها، والذي منعها من التمكن أنها لا تختص بموضع معين، ولا تستعمل إلا مضافة، فإذا قلت: جلستُ عند زيد، فإنما تدل على المكان الذي فيه زيد، وكذا (لدن) لأن معناها معنى (عند)[55]. وذهب الزجاج إلى أن (لدى) و(لدن) معناها واحد، غير أنهما ليستا متمكنتين تمكن (عند)؛ لأننا نقول: هذا القول عندي صواب، ولا يقال: هذا القول لدني صواب، ويقال: عندي مال عظيم، والمال غائب، ليس حاضراً، وتقول: لدني مال، إذا كان بحضرتك فقط[67]. وإلى هذا ذهب الخالفون من النحويين واللغويين أمثال أبي هلال العسكري[68]، وابن الشجري[69]، ونقل ابن هشام ذلك عن مبرمان والحريري والمعري[70]. أما ابن يعيش فقد أكد على أن (لدى) بمعنى (عند)، وقد وجب بناء (لدى) على السكون؛ لفرط إبهامه، إذ يقع على كل جهة من الجهات الست، ونصّ على أنه ليس في ظروف المكان أشد إبهاما من (لدى) و(عند)؛ ولذا لزما الظرفية، وقد جريا مجرى الحروف في إبهامهما، كما أن القياس يوجب بناء (عند)؛ لأنها في معنى: لدن ولدى، ولكنها أعربت؛ لأنهم توسعوا فيها، فهي دالة على الحاضر والبعيد، وأمّا (لدن) فهو يرى أنها ليست من لفظ (لدن)، وإن كان معناهما واحداً، فـ (لدى) معتل اللام، و(لدن) صحيح اللام. وظاهر كلام ابن يعيش يوحي بأن لا فرق بين (عند) و(لدى) و(لدن)[71]. وذهب السمين الحلبي إلى أن (لدن) ظرف لأول غاية زمانٍ أو مكانٍ فهو متردد بين ظرفين، ويضاف للزمان، بخلاف (عند)، وفرق آخر وهو أن (عند) لا يستدعي حضورًا و(لدن) يستدعيه؛ تقول: عندي مال وإن كان غائبًا من مجلسك، ولا تقول لديّ إلا وهو بمجلسك، وقد تضاف إلى جملةٍ اسميةٍ، كقول الشاعر*:

وتذكرُ نُعماهُ لدنْ أنتَ يافــعٌ

إلى أنتَ ذو فَوْدَين أبيضَ كالنسرِ[72].

فاتضح أن (لدن) بمعنى (عند)، إلا أنها تختص عنها بأمور، هي:

–أنها ملازمة لابتداء الغايات، ثم يتعاقبان، فيقال: جئت من عنده، ومن لدنه، ومنه قوله تعالى: ﴿ءَاتَيۡنَٰهُ رَحۡمَةٗ مِّنۡ عِندِنَا وَعَلَّمۡنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلۡمٗا﴾ [الكهف: 65]، بخلاف جلست عنده، فلا يقال: جلست لدنه.

–أن (لدن) تستعمل غالباً مجرورة بـ (من).

–أنها مبنية، إلا في لغة (قيس)، فإنهم يعربونها.

–أنه يجوز إضافتها إلى الجمل، فإضافتها للجملة الاسمية كما في الشاهد الشعري السابق، وإضافتها للجملة الفعلية كقول**:

صريعُ غوانٍ راقهــــنّ ورُقنـــــــــهُ

لدنْ شبّ حتى شابَ سودُ الذوائبِ.

–أنــه يجــوز إفرادهــا قبــل (غــدوة)، فتنقطــع عــن الإضــافة، كقــول الشاعر***:

فما زالَ مهري مزجرَ الكلبِ منهمُ

لدنْ غدوةً حتى دنتْ لغروبِ.

–أنها لا تقع إلا فضلة[73].

وأما الفرق بين (عند) و(لدى)، ففي أمور:

–أن (لدى) ظرف مبني على السكون، ملازم للنصب على الظرفية، ولا يجر أصلا، أما (عند) فمعرب، ويجوز جره بـ (من).

–أن (عنـد) تكـون ظرفـاً للأعيـان والمعـاني، أمـا (لـدى) فـلا تكـون إلا للأعيان، كما سلف تبيينه[74].

المسألة الخامسة –خبر (لا) النافية في (لا حولَ ولا قوةَ إلا باللهِ).

قال الراعي: "قال أبو بكر بن عبيدة: ومنهم من جعل الخبر المجرور، وهو ممكن جيّد"[35].

المناقشـــــــــة:

اتفق النحويون على أن خبر (لا) النافية محذوف في قولنا: لا حولَ ولا قوةَ إلا باللهِ، وحذفه مع (لا) كثير، فيجوز على مذهب سيبويه أن يقدّر خبر واحد لاسمي (لا) النافية معاً، أي: لا حولَ ولا قوةَ موجودان لنا، فيكون الجار والمجرور متعلقين بالخبر المحذوف، ويجوز أيضاً عنده أن تقدر لكل واحد منهما خبراً، أي: لا حولَ موجودٌ لنا، ولا قوةَ موجودةٌ لنا[75]، وذهب السيرافي، إلى تقدير خبر لكل منهما كذلك، فيكون: لا حولَ لنا ولا قوةَ لنا، مبيّناً أن حذف الخبر في النفي كثير، وهو مطرد في (لا)[76، 77]، وقدر أبو علي الفارسي المحذوف (لنا)، أو (في الوجود) [78]، وهو رأي جامع العلوم[79]، وابن يعيش[80]، ويكاد يكون هذا هو رأي جمهور النحاة.

* البيت من الطويل، ولم أقف على قائله، انظر ارتشاف الضرب 1453/3، والتذييل والتكميل 72/8، وتوضيح المقاصد 814/2، والمساعد 533/1.

** البيت من الطويل، وهو للقطامي التغلبي في ديوانه 44، وأمالي ابن الشجري 340/1، والمقاصد النحوية 1341/3، والتصريح 712/1.

*** البيت من الطويل، وهو منسوب لأبي سفيان في سيرة ابن هشام 75/2، وتاريخ الطبري 523/2، واللمحة في شرح الملحة 283/1.

غير أن ابن عبيدة استجاد أن يكون الخبر هو الجار والمجرور (بالله)، ويراه ممكناً، ونقله عن بعضهم. ولكنني لم أقف على هذا القول لأي من النحويين قديماً أو حديثاً، سوى قول ابن عبيدة، على حد علمي.

6-المسألة السادسة – عمل (لا) النافية للجنس في المعرفة.

قال الراعي: "وجعل ابن الطراوة (إلا الله) من (قولي لا إله إلا الله)، هو الخبر، وردّه ابن عبيدة بكونه معرفة، والمبتدأ نكرة، قال: فإن قلت: فهلّا جعلت (إلا) بمنزلة (غير)؟ فأجاب: بأن ذلك لا يكون فيها إلا إذا كان صفة، والأولى أن يقال: إنّ (لا) لا تعمل في معرفة خبراً كانت أو مبتدأ[35].

المناقشـــــــــة:

ذهب جمهور النحويين إلى أن (لا) النافية لا تعمل إلا في النكرات، قال سيبويه: "ولا تعمل (لا) إلا في النكرة، تُجعل معها بمنزلة خمسة عشر"[81]، وقال أيضاً في موضع آخر: "واعلم أن المعارف لا تجرى مجرى النكرة في هذا الباب، لأن (لا) لا تعمل في معرفة أبداً[81]، وتبعه في ذلك سائر النحاة، وبنوا عليه امتناع أن يكون لفظُ الجلالة (الله) – من كلمة الشهادة– خبرَ (لا) التبرئة؛ لأنها لا تعمل في المعارف وجعلوا الخبر محذوفاً[82، 80]، ثم اختلفوا في تقدير ذلك الخبر، فتقديره عند البصريين: لا إلهَ في الوجود إلا الله، أو لا إلهَ موجودٌ إلا الله[83]، وكذا قدره أبو علي الفارسي[78]، والزمخشري[84] وقدره بعضهم: كائن، وقدره أيضا أبو علي في قول ثان له بـ: لنا[78]، وبه قال ابن برهان[85]، وعبد القاهر الجرجاني[82]، وقدره بعضهم: حق، أو: بحق، فيكون التقدير: لا إلهَ في الوجودِ إلا الله، أو لا إلهَ لنا إلا الله، أو لا إلهَ كائن إلا الله، أو لا إله بحق إلا الله. وذهب بعضهم إلى أن الخبر هو : (إلا الله) نقل ذلك ابن عمرون عن الزمخشري في حواشيه، ثم ردّ ذلك التقدير[86]، كما نُسب هذا القول أيضا إلى ابن الطراوة[87، 35]، والشلوبين[88]. وأجاز طائفة من النحويين أن تعمل (لا) النافية في المعرفة، منهم ابن جني [89]، وابن الشجري[90]، واستشهدوا بقول الشاعر (1) *:

وحَلّت سوادَ القلب لا أنا باغيا

سِواها ولا في حبّها متراخيا.

والقياس على هذا شائع عند ابن مالك[91].

وأحسب أن رأي سيبويه والجمهور هو الأجدر بالاتباع، من أن (لا) لا تعمل إلا في النكرات، وهو ما نصّ عليه ابن عبيدة، وأن التقديرين الأولين للخبر هما أقوى التقديرات؛ من حيث كونهما أدل على التوحيد المطلق من غير تقييد. والله أعلم.

المبحث الثاني: آراؤه واختياراته الصرفية

المسألة الأولى –علة مجيء تاء التأنيث في (شيخة).

ذهب ابن عبيدة إلى أن (شيخة) اسم جامد لا صفة، وأن التاء فيها جاءت للتفريق بين المذكر والمؤنث، مستدركاً على صاحب الإيضاح[92]في استشهاده بقول الشاعر*:

باتتْ على إرَمٍ عـــــذوباً

كأنها شيخةٌ رقـــــوبُ.

قال ابن عبيدة: ولو أتى بقوله **:

وتضحكُ مني شيخةٌ عبشميةٌ

كأنْ لم ترى قبلي أسيراً يمانيا.

كان أدل على الغرض من جهتين: من حيث كونها فاعلة وموصوفة[93].

المناقشـــــــــة:

تعدّ التاء أشهر علامات التأنيث في العربية، وهي التاء المتحركة في آخر الاسم، وتسمى التاء المربوطة وهي التي تلحق الأسماء وصفاتها كثيراً للدلالة على التأنيث، وقليلاً لغير التأنيث[94]. وسيبويه يطلق عليها تاء التأنيث وهاء التأنيث، وقد وردت في مواضع مختلفة من كتابه، فمن ذلك قوله: "وأما التاء فتؤنث بها الجماعة نحو: منطلقات، وتؤنث بها الواحدة، نحو: هذه طلحةٌ ورحمةٌ وبنتٌ وأختٌ"[95]، وقال في موضع قبله: "فإن كان آخر الاسم هاء التأنيث لرجلٍ أو امرأة، لم تدخله الواو والنون، ولا تلحقه في الجمع إلا التاء"[96].

وسماها ابن الأنباري هاء التأنيث، وهي عنده للتفريق بين المذكر والمؤنث، نحو: قائم وقائمة، وقاعد وقاعدة، وطلحة وحمزة وثمرة، وضابطها أن تكونَ في الوقف عليها وفي الخط هاءً، وفي الوصل تاءً[97]. وأما التاء في (شيخة) محل البحث والدراسة، فقد جعلها ابن الأنباري من بناء الأنثى على لفظ الذكر، وفي كلامه ما يوحي بأن ذلك من القليل في

* البيت من الطويل, وهو للنابغة الجعدي في ديوانه 186، وأمالي ابن الشجري 432/1، وشرح التسهيل 325/1، والتذييل والتكميل 87/4.

** البيت من مخلع البسيط، وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه 25، وأمالي اليزيدي 67، والتكملة120، وأمالي ابن الشجري 332.

*** البيت من الطويل، وهو لعبد يغوث بن وقاص الحارثي في شرح كتاب سيبويه 199/1، وسر صناعة الإعراب 90/1، وشرح المفصل 493/5.

الاستعمال، ومن ذلك قولهم: كانت عائشة رَجُلَة الرأي[97]، وبه قال مكي[98]، وابن هشام اللخمي[99]. ويرى ابن الشجري أنها دخلت هنا للفرق بين المذكر والمؤنث فقالوا: شيخ وشيخة[100]، وأبان ابن الأثير إبانة أحسن فجعل دخول التاء هنا للفرق بين جنس المذكر والمؤنث، مثل: امرئ وامرأة، وإنسان وإنسانة، ورجل ورجلة، وشيخ وشيخة، وغلام وغلامة، ثم صرح بأن هذا النوع قليل مسموع[101]، وإليه نحا ابن يعيش، وجعل منه قوله تعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ﴾[النساء: 176]، وقوله: ﴿ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾[يوسف: 30]، وشيخ وشيخة، وغلام وغلامة[102]. وصرح الشاطبي بأن الأسماء الجوامد لا تلحقها التاء الفارقة إلا قليلاً؛ لأن التفرقة في الجوامد بين المذكر والمؤنث الأكثر فيها أن تكون بالألفاظ، نحو: جدي وعناق، ورجل وامرأة، وشيخ وعجوز، وجمل وناقة، وما أشبه ذلك[103]. وبيّن أبو حيان أن الكسائي والفراء يمنعان الحمل على لفظ التذكير، فيجوز عندهما: من كان عجوزًا جاريتك؟ ولا يجيزان: من كان شيخًا جاريتك؟ إلا في لغة من يقول شيخ وشيخة، على ما تجيزه أصول البصريين؛ لإطلاقهم القول دون تفصيل[104].

والذي يظهر لي أن أبا بكر بن عبيدة كان دقيقاً جداً في استشهاده على هذه المسألة، وفي تعليله لذلك الاستشهاد؛ لأن الاسم الجامد (شيخة) جاء فاعلاً وموصوفاً في وقت واحد؛ ولأن (شيخة) لو كانت صفة لما وُصفت، ولما رفعها الفعل مباشرة، وهو معنى قوله: كان أدلّ على الغرض.

المسألة الثانية –جمع (فَعول) المؤنث بعلامة أو بغير علامة على (فعائل).

قال ابن هانئ السبتي: "قال شيخنا أبو بكر*: لا يمشي (أفْعُل) في (فَعول) كما يمشي في أخواته، إنما يُجمع على (فعائل)، سواء أكان بتاء أو دونها... ويظهر ذلك من كلام سيبويه، حيث أفرد (فَعولاً) دون أخواته"[105].

المناقشـــــــــة:

ذهب جمهور النحويين إلى أن الاسم المؤنث على وزن (فعول) يُجمع قياساً على (فعائل) إن كان بعلامة، وعلى (فعائل) و(فُعُل) إذا كان خالياً من علامة التأنيث، وهو ما صرح به سيبويه، قال: "..وكذلك (فَعولة)، لأنها بمنزلة (فَعيلة) في الزنة والعدة وحرف المد، وذلك قولهم حَمولة وحمائل.."[106]، وعند حديثه عن الاسم الخالي من العلامة، قال: "..وذلك قَدوم وقُدُم وقدائم، وقَلوص وقلائص وقُلُص"[106]، وتابعه ابن السراج[107]، والسيرافي[108]، وابن يعيش [109]، وأكثر النحويين[110، 111]. وأطلق ابن مالك القول في اطراد (أفعُل) في كل اسم مؤنث بلا علامة رباعي بمدة ثالثة، وجعله قياساً فيه، فيدخل في هذا الإطلاق (فَعول)، إلا أنه لم يمثل له[112]، وقد سلك طريقَ ابن مالك قومٌ من النحاة، منهم ابنه[113]، وأبو حيان[113]، وابن عقيل[114]، وناظر الجيش [115].

ولم يرتضِ أبو بكر بن عبيدة هذا الإطلاق، بل جعل القياس في (فَعول) اسماً مؤنثاً بغير تاء أن يُجمع على (فعائل)، وهو متابع في ذلك شيخه ابن أبي الربيع، الذي يرى أن (فَعول) إذا كان اسماً مؤنثاً بغير علامة فهو على حكمه مع علامة التأنيث، يجري القياس فيه، نحو: قَلوص وقلائص، وذَنوب وذنائب، وقَدوم وقدائم[116]، وإلى هذا المنحى نحا أبو عبدالله بن هانئ السبتي مؤيداً رأي أستاذه أبي بكر بن عبيدة السبتي، فنصر مذهب شيخه بعد أن سرد رأيه ورأي غيره، بقوله: "قلتُ: وإنه لكذلك، خلافاً لمن أطلق القول في الجميع"[105].

المسألة الثالثة –تصغير علم الجنس.

قال ابن هانئ السبتي: "قال شيخنا أبو بكر: وقد يقال: أُستُغنِيَ عن تصغير علمية الجنس بالنكرة، إذ هو في معناه، واستغنوا عن تصغير (أسامة) بتصغير (أسد)"[117].

المناقشـــــــــة:

يظهر لي من خلال البحث والتنقيب أن النحاة لم يتطرقوا إلى هذه القضية، وهي تصغير علم الجنس، كما أنني لم أقف على مصغر لعلم من أعلام الجنس، فلم تصغر العرب أسامة للأسد، ولا ثعالة للثعلب، ولا ذؤالة للذئب، ولا شبوة للعقرب، ولا حضاجر للضبع.

ولعل النحويين وجدوا في كلام سيبويه غموضاً، فكان لهم مندوحة عن الخوض في هذه المسألة، فحيناً يطلق تعميمه بتصغير الأسماء، حيث قال: "إنما تحقَّر الأسماء لأنها توصف بما يعظم ويهون"[118]، وتارة يقيّد تصغير الأسماء بشرط عدم العلمية، فيقول: "إنَّما يحقَّر الاسم غير العلم الذي يلزم كل شيء من أمته، نحو: رجلٍ وامرأةٍ وأشباههما"[118]. لكنه في موضع آخر يتحدث عن الاستغناء في التصغير، إذ أحجموا عن تصغير بعض الأسماء استغناء بتصغير ما يقاربها في المعنى، لعلة يراها سيبويه، وهي ما أطلق عليها (عدم التمكن) في مثل مسألتنا هذه، فقد استغنوا عن تصغير (أمس) و(غد) بتصغير اليوم والليلة والساعة، فسيبويه يصرح أن (أمسِ) و(غداً) علمين لليوم الذي قبل يومنا، ولليوم الذي بعد يومنا، فأصبحا علمين لهذين اليومين دون غيرهما من الأيام، فهو يرى أنهما غير متمكنين؛ لأنهما لا ينصرفان إلى غير هذا المسمى،

* حيثما قال ابن هانئ: قال شيخنا، أو: قال شيخنا أبو بكر... فإنما يعني أستاذه أبا بكر بن عبيدة السبتي.

فلذلك لا يُصغران، فاستُغني عن تصغيرهما بتصغير ما يقاربهما في المعنى نكرة، كاليوم والليلة والساعة، فيقال: سُويعة، ولُيْيلة[118]. وعلل السيرافي منع جواز تصغير أسماء الأيام والشهور بأنها أعلام تتكرر على الأيام والشهور، وليس منها ما يختص فيتغير به وقت يلزمه التصغير[119]. وصرّح أبو علي الفارسي بأن الأصل في الأعلام ألّا تحقر كما أنها لا توصف، وإنما صغِّر ما يكون صغيرًا بالنسبة إلى ما هو أكبر من جنسه[120].

ويبدو أن كلام أبي علي أكثر وضوحاً، حيث أشار إلى الجنس، وهو ما يهمنا في هذه المسألة. فعَلَم الجنس لا يخص فرداً بعينه، وإنما يختصّ بكل شخص من ذلك الجنس يقع عليه ذلك الاسم، نحو: (أُسامَةَ)، و(ثُعالَة)، فإنّ هذين الاسمَيْن يقعان على كلّ ما يُخْبَر عنه من الأسد ومن الثعلب[121].

ولذلك يمكننا القول: إن العلم الجنسي يشابه أسماء الأيام والشهور في كونه لا يطلق على فرد معيّن، وعليه فإن هذه الأعلام الجنسية استغني عن تصغيرها بتصغير النكرة منها، فمثلا: أسامة استغني عن تصغيره بتصغير أسد، وثُعالة استغني عن تصغيره بتصغير ثعلب.... وهكذا.

ومن خلال ما سبق يتجلى للناظر أن أبا بكر بن عبيدة هو أول من ذكر هذه القضية، ونص عليها، ولعله انفرد صراحة بهذا الرأي دون غيره، وجلاه بوضوح، وإن كانت هنالك إشارات غير واضحة المعالم للمتقدمين في هذه المسألة.

المسألة الرابعة –النسب إلى ما كان على (فُعُولَة) و(فُعَيْلَة):

قال ابن الفخار: "قال أبو بكر بن عبيدة: "لهما حكم أنفسهما، فيقال في خُؤولة وفي لُوَيْزة مسمى بهما: خُؤَلِي، ولُوَزي، وهي من المسائل التي خالف شيخه أبا الحسين"[122].

المناقشـــــــة:

ذهب جمهور النحويين إلى أن فَعُولة وفعيله، إذا اعتلت عينهما فلا تحذف الياء منهما عند إرادة النسب، قال سيبويه: "قلتُ: فكيف تقول في بني طويلة؟ فقال: لا أحذف، لكراهيتهم تحريك هذه الواو في فعل، ألا ترى أنَّ فعل من هذا الباب العين فيه ساكنة والألف مبدلةٌ، فيكره هذا كما يكره التضعيف، وذلك قولهم في بني حُوَيزة: حُوَيزيٌّ"[123]، وتابعه في ذلك أكثر النحويين[124، 125، 126، 127، 128، 129، 130]، وعلة عدم حذف الياء من فَعُولة وفَعِيلة، معتلي العين عند النسب– كما بين ذلك السيرافي– أنك لو قلت: طَوَلِي، وحَوَزي، لصارت الواو على لفظ يوجب قلبها ألفًا[131]، لتحركها وانفتاح ما قبلها، ولذلك حملوا (فُعُولة) و(فُعَيْلة)، على (فَعُولة) و(فَعِيلة)؛ ليجري الجميع مجرى واحداً، فيقال: لُوَيْزة ولُوَيْزي، وخُؤولة وخُؤولي، دون حذف[132].

وخالف أبو بكر بن عبيدة أكثرَ النحويين وشيخَه ابن أبي الربيع، فذهب إلى أن النسب إلى خُؤولة خُؤَلِي، وإلى لُوَيْزة لُوَزي، معللاً حذف حرفي العلة الواو والياء منهما، بأن الواو إذا كان ما قبله مضموماً، فلا موجب لقلبه ألفاً، ولا تأثير لحذفهما، وهو قول ابن الخباز[133]، وتابعهما ناظر الجيش[134]، وخالد الأزهري[135].

ويظهر لي – والله أعلم – أن مذهب ابن عبيدة مذهب سويّ، وأن التعليل الذي أورده تعليل قويّ، يقيه من المؤاخذة والاعتراض.

المسألة الخامسة –الوقف بالروم على الاسم المنصوب وعلى الاسم المفتوح:

ذهب أبو بكر بن عبيدة إلى أن الروم في المنصوب قليل؛ ولذلك لم يقرأ به أحد من القراء[136].

المناقشـــــــة

اختلف النحويون والقراء في جواز روم المنصوب والمفتوح على أقوال:

القول الأول: جواز الروم فيهما مطلقاً وكذا في المرفوع والمجرور، وهو مذهب سيبويه وجمهور النحويين، نحو: هذا عمر، ورأيت الحارث، ومررت بخالد[137].

القول الثاني: استثناء المنصوب، وينسب إلى أبي حاتم السجستاني، حيث ذهب إلى أن الروم لا يكون في المنصوب، وتابعه على ذلك أكثر القراء، وحجتهم أن الفتح خفيف، خروج بعضه كخروج كله، فلذلك لا يتبعض كما يتبعض الضم والكسر لثقلهما [138، 139، 140]، وعند بعضهم يجوز قليلاً روم المنصوب المنوّن، بإبدال التنوين ألفا، نحو: خالدا ورجلا، وهو لغة ربيعة، فمن وقف عليه من العرب دون تعويض فإنه يقف بالإسكان والروم[139، 140]، وبه قال ابن أبي الربيع وابن عبيدة اللذان يريان أن الروم في المنصوب لا يكون إلا على قلة[136].

القول الثالث: لأبي جعفر النحاس، الذي يرى أن الروم حسن في المرفوع، ولا يكاد يستعمل في المخفوض ولا المنصوب[141].

القول الرابع: وهو مذهب ابن الباذش، فقد نحا إلى جوازه في المنصوب غير المنوّن ومنعه في المنوّن[138].

القول الخامس: الاقتصار بالروم على المرفوع والمضموم فقط، ومنعه في

المنصوب مطلقاً، وهو منسوب لابن كيسان، وكلام الزجاجي يقتضيه[142، 136].

ومن خلال هذا العرض يتضح جنوح أبي بكر بن عبيدة إلى المذهب الثاني، متابعاً شيخه ابن أبي الربيع وجمهور القراء، في عدم جواز الروم في المنصوب، وإن كان قليلاً.

المسألة السادسة– إمالة الألف إذا وليتها الياء في نحو: عايَن.

قال ابن هانئ السبتي: "قال شيخنا أبو بكر: لم يذكروا أن الياء يوجب هذا الألف، غير أن أبا الحسن شريحاً أجاز ذلك، نحو: عاين، ونقله عن المبرد، ولا يبعد ذلك، ويظهر من أبي علي وأبي القاسم"[143].

المناقشة:

ليس المقام هنا مقام تفصيل في ظاهرة الإمالة، فحسبي من القلادة ما أحاط بالعنق، وسأكتفي بما يفيد في هذه المسألة من أقوال النحويين، غاضاً الطرف عن آراء القراء وأهل الأداء في هذه المسألة حتى لا يتشعب المقال ويطول النقاش.

ولعل تعريف ابن يعيش للإمالة الذي جمع بين المفهومين اللغوي والاصطلاحي، هو التعريف الأشمل والأمثل فيما أحسب، حيث قال: "الإمالة مصدرُ "أَمَلتُهُ أُمِيلُه إمالَة". والميلُ: الانحراف عن القصد، يقال منه: "مال الشيءُ"، ومنه "مال الحاكمُ" إذا عدل عن الاستواء. وكذلك الإمالةُ في العربية عدولٌ بالألف عن استوائه، وجنوحٌ به إلى الياء، فيصير مخرجه بين مخرج الألف المفخَّمة، وبين مخرج الياء... فيميلون الفتحة قبل الألف إلى الكسرة، ويميلون الألف نحو الياء. فكما أنّ الفتحة ليست فتحة محضة، فكذلك الألفُ التي بعدها؛ لأنّ الألف تابعةٌ للحركة، فكأنّها تصير حرفًا ثالثًا بين الألف والياء"[144].

وأسباب الإمالة، هي:

الأول: الكسرة:

صرح سيبويه أن الألف تمال لوقوع الكسرة قبلها أو بعدها، وذكر أمثلة لما تمال فيه الألف بسبب الكسرة التي بعدها، وذلك نحو: عالم وعابد ومساجد ومفاتيح وعذافر وهابيل، ثم تحدث عن إمالة الألف إذا وقعت الكسرة قبلها، وذلك إذا كان الحرف المكسور في أول الكلمة وبينه وبين الألف حرف متحرك نحو: عماد وكلاب، وكذلك إذا كان بين الحرف المكسور وبين الألف حرفان، والأول ساكن، نحو: سربال وشملال[145]. ويرى ابن يعيش أنّ تقدم الكسرة على الألف أدعى للإمالة من تأخرها، وتوالي الكسرات أقوى وأدعى، وكلما كانت الكسرة أقرب للألف قويت الإمالة[144].

الثاني: الياء:

أكد سيبويه أن من أسباب الإمالة الياء الواقعة قبل الألف، موضحاً أن الياء في الإمالة بمنزلة الكسرة، نحو: كيّال وبيّاع، وشيبان وغيلان، وبيّن سبب إمالتهم للألف هنا، وذلك لوقوعها بعد الياء، فصارت بمنزلة الكسرة التي تكون قبلها[145]. وذهب المبرد إلى أن الألف إذا وقع قبلها ياء فالإمالة جائزة وكذا تركها، لكنه يرى أن الإمالة أولى من عدمها، واجتماع الكسرة مع الياء ألزم في الإمالة، نحو: عِيال، وإن كان عدم الإمالة جائزاً[146]. وأكد ابن يعيش أن الإمالة لليا الساكنة، نحو: شيبان، وعيلان، أقوى من الإمالة لليا المتحركة، نحو: الحيَوان والميَلان،؛ لثقل الياء الساكنة، وكلما جاورت الياء الألف قويت الإمالة، كما يؤكد على أن الإمالةُ لليائين المتحدتين نحو: (كَيّال)، و(بيّاع) أقوى من الإمالة لليا الواحدة نحو: البيان السيالِ؛ لأن اليائين بمنزلة علتين وسببين، وإمالة الياء المجاورة للألف من نحو: السيال والبيان، أقوى من إمالة الياء التي تباعدتْ عنه[144]. وبنو تميم يميلون هذا كله، وأما الحجازيون فلا يميلون[145، 147].

ويندرج تحت هذا السبب (الياء) في إمالة الألف المسألةُ التي أوردها ابن عبيدة، إذ ناقش الإمالة في كلمة (عاين)، حيث جاءت الياء مباشرة بعد الألف، ولكن سيبويه لم يتطرق إلى ذلك، ولم يتحدث عن مجيء الياء بعد الألف سبباً في إمالة الألف، وكذا من جاؤوا بعده إلا أبا علي الفارسي، إذ جعل مجيء الياء قبل الألف سبباً ووقوعها بعدها سبباً آخر، قال: "وللإمالة أسباب توجبها، فمن ذلك وقوع الكسرة أو الياء قبل الألف، فاليا نحو قولهم: شيبان وعيلان....وكذلك إن كانت الكسرة أو الياء بعد الألف، نحو: عابد وعالم ومسافر، ومبايع"[148]، وهذا القول الأخير هو ما يتناسب مع المسألة التي ذكرها ابن عبيدة، وأشار فيها إلى ظاهر كلام أبي علي المذكور.

وفي تصريح ابن عبيدة بأنهم لم يوجبوا إمالة الألف قبل الياء في نحو: عاين، ما يدل على أن الإمالة هنا جائزة لا واجبة، مشيراً إلى أن بعضهم أجازوا ذلك منهم أبو الحسن شريح المقرئ، ونقله عن المبرد، ولم أقف على قولٍ في ذلك للمبرد. أما لفظ أبي علي: "وللإمالة أسباب توجبها"، فصريح بأن هذه الأسباب موجبة لا مجوزة لإمالة الألف.

وعقّب عبد القاهر الجرجاني على كلام أبي علي فقال: "وقول أبي علي: "وكذلك إن كانت الكسرة أو الياء بعد الألف نحو: عابد وعالم ومسافر ومبايع"، فليس على ظاهره؛ وذاك أن الياء في (مبايع) لا تأثير له في الإمالة خصوصا، وإنما ذاك للكسرة، ألا ترى أنك لو وضعت موضعها حرفا آخر كانت الإمالة جائزة، ولو كانت تأتي لأجل الياء لوجب أن تذهب بذهابه... ويجوز أن يقال: إن الياء وإن كانت لا تذهب الإمالة

بذهابه، فإنه يؤكد أمرها ويشارك الكسرة في استدعائها، يدلك على ذلك أنك أملت لها على الانفراد في الضياح، فيكون مقصوده أن (مبايع) يكون للياء فيه تأثير ما في الإمالة كما يكون إذا كان قبل الألف، نحو: الضياح"[149]. وهذا الكلام هو معنى كلام ابن عبيدة: "لم يذكروا أن الياء يوجب هذا الألف"، وسكوت سيبويه ومن بعده أيضاً يدل على كلامه أيضاً. لكن بعض النحويين –فضلاً عن أبي علي– نصوا على أن وقوع الياء بعد الألف سببٌ في الإمالة، صرح بذلك ابن الدهان، إذ جعل مجيء الياء بعد الألف سبباً في إمالتها، نحو: آي، ونبايع[150]، وكذا ابن الأثير[151]، وابن مالك [152].

الثالث: الألف:

فمن ذلك الألف الزائدة التي هي بمنزلة المنقلبة عن الياء، وتأتي إما للتأنيث كـ: حبلى ورضوى، أو للإلحاق كـ: مِعزى وعلقى، أو للتكثير كـ: قبعثرى، وكذا الألف في آخر الاسم إن كانت عن واو رابعة فصاعداً، كالأعلى والمصطفى، وألف الجمع كما في: سكارى وحبالى وصحاري وحبارى[145، 146، 147].

الرابع: كل ألف أصلها ياء أو واو وكانت عين الكلمة مفتوحة:

صرح سيبويه بإمالة كل ألف أصلها ياء أو واو، وكانت عين الكلمة مفتوحة شريطة أن تكون الكلمة على أربعة أحرف فصاعداً، وقد تركوا الإمالة في ذوات الواو إذا كانت ثالثة[145]، وكانت عبارة السيرافي أشد وضوحاً، إذ قال: "وما كان أصله واواً انقلبت ياء نحو: أدنى وملهى، وجميع ما كان من ذوات الواو إذا وقعت الواو رابعة وقبلها فتحة انقلبت ياء ثم انقلبت ألفا، فجرى مجرى الياء في حكم الإمالة، ألا ترى أنا نقول غزوت ثم نقول أغزيت وأغزيا واستغزيا تثنية استغزى، وأما ما كان أصله ألفاً فحبلى وسكرى؛ لأنك تقول: حبليان وسكريان، فهذا كله حكم الياء الأصلية في الإمالة"[153].

الخامس: الألف منقلبة عن واو أو ياء هما عين الفعل:

أكد سيبويه أن الإمالة هنا خاصة ببعض أهل الحجاز، ولا يميلها عامتهم وقد وافقوا فيها بني تميم، مبيناً أنهم يميلون الألف إذا كان أصله ياء أو واواً إذا كانا عين الكلمة، وكان أولها مكسوراً في (فعلت)، كما في: خِفتُ وطِبتُ وهِبتُ وصِرتُ وخِفتُ[145]، وقد أوضح المبرد سبب الإمالة هنا؛ وذلك للدلالة على أصل هذه الألف، وهو الكسر سواء كان أصلها واواً أو ياء، مؤكداً أن إمالة الألف في الياء أحسن، وذلك نحو: صار وباع، فالإمالة هنا دليل على أن أصل العين الكسر، حين تقول: صِرتُ وبِعتُ[146].

السادس: الإمالة لأجل الإمالة:

وتسمى أيضاً إمالة المناسبة وإمالة التناسب، وذلك نحو: رأيتُ عمادا، فأمالوا الألف الأخيرة المبدلة من التنوين في حال النصب مناسبَةً لإمالة الألف الأولى التي بعد الميم، وهي التي أميلت لأجل الكسرة قبلها، ومثله: وقرأت كتابا[145، 153، 144]. وجعله سيبويه قياساً، قال: " وقالوا: معزانا في قول من قال عمادا، فأمالهما جميعاً وذا قياس"[145]. وصرح ابن الأثير بأن هذه الإمالة إنما هي عارضة بسبب الوقف، فإذا وصلت عاد التنوين، وبطلت الإمالة، وهي قليلة الاستعمال في كلامهم[151].

والذي يهمنا في دراسة المسألة محل النقاش، هو إمالة الألف لمجيء الياء بعدها كما في كلمة (عايَن) التي ناقشها ابن عبيدة، وقد أوضحت سكوت أكثر النحويين عن هذا السبب في إمالة الألف ابتداء من سيبويه، وأن أول من ساقه وذكره هو أبو علي الفارسي، على حد ما توصلت إليه وناقشته في هذا البحث. وعبارة ابن عبيدة: "لم يذكروا أن الياء يوجب هذا الألف"، إشارة إلى رأي بعضهم ومنهم الرضي الذي لا يرى اشتراط مجيء الياء المتأخر في إمالة الألف كونه مكسورًا فقط غير مفتوح أو مضموم؛ إذ قال: "وإن تأخرت الياء من الألف؛ فإن كانت مكسورة كـ:(مُبايِع)، فالمقتضي للإمالة فى مثله أقوى من المقتضي فى نحو: عابد، وإنْ كانت مفتوحة أو مضمومة كـ: المبايَع، و"التبايُع" فلا تؤثّر"[154]. وأما غيره فقد صرحوا بأن الياء المتأخرة المباشرة للألف سبب في إمالتها، حسبما جلّاه البحث.

ومن خلال ذلك يتضح أن الياء سبب قوي في إمالة الألف ومؤثر بارز في ذلك، متقدماً أو متأخراً، ويعد ذلك من الظواهر الصوتية، حيث يؤثر صوت الياء متأخراً بقوة في إمالة مصوت الألف، ويظهر بجلاء أثر صوت الياء في تلك الظاهرة تحقيقاً للانسجام الصوتي، والتسهيل النطقي، والتشاكل اللفظي.

المسألة السابعة– إدغام التاءين في أوّل المصدر من (تفعّلَ وتفاعلَ).

قال الشاطبي: "....وأما المصدر فهو عند صاحب تلك الطريقة غير جار على الفعل، وإذا لم يكن جارياً عليه فقد فارق اسم الفاعل وغيره، وصار كـ (ددن) ونحوه، فلا يجوز عنده فيه الإدغام؛ لما يلزم من لحاق ألف الوصل في غير موضعها، كما ذكر قبل، ذكر هذه الطريقة ابن عبيدة في اختصار البسيط لابن أبي الربيع"[33].

المناقشة:

هذه مسألة خلاف بين النحويين، وينبغي تجلية ذلك الخلاف على النحو التالي:

المذهب الأول: جواز الإدغام في المصدر في هذا الباب، وهو مذهب سيبويه ومن وافقه، فقد نص سيبويه على أن الحكم في التفاعل والتفعُّل جار بجواز الوجهين كالفعل من غير فرق، فيجوز الإدغام في اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر من الفعل الذي يكون من هذا الباب، دون اشتراط لجريان على الفعل أو عدم الجريان، قال سيبويه: "وتصديق ذلك قوله عز وجل: ﴿فَٱدَّٰرَٰٔتُمۡ فِيهَا﴾[يونس: 24]، إنما هي: تزيّنت، وتقول في المصدر: ازّيُّناً وادّارؤاً....وينبغي على هذا أن تقول في تترَّسَ: اترّس"[155].

ونُسب إلى الفراء أن العرب تبني المصدر على الإدغام كما بنوا الفعل، فيقولون: ادّارأ ادّارُؤاً، مثل ادّاركَ ادّاركاً، واثّاقلَ اثّاقُلاً وازّامُلاً[156]. وقال الأخفش: "وازّيّنتْ ثقيلة (ازّيُّناً) يريد المصدر، وهو من التفَعُّل، وإنما زاد الألف حين أدغم؛ ليصل الكلام؛ لأنه لا يبتدأ بساكن"[157]. وصرح السيرافي مؤيداً كلام سيبويه بأن الإدغام جائز في مصدر هذين الفعلين إذا كان الفاء أحد الحروف التي تدغم التاء فيها، نحو: اطَّوَّع اطّوُّعاً، وازَّيَّن ازّيُّناً، وادّارأتم ادّارؤاً، واثّاقُلاً، فالأصل: تطوَّع، وتزيَّن، وتدارأ، وتثاقل، فلما أدغم اجتلبت ألف الوصل تجنباً للابتداء بالساكن، والإدغام فيما كان من مخرج التاء أقوى[158].

وكان لأبي العلاء المعرّي تفصيل جيد، إذ زاد وجهاً آخر، فأوضح أن الإدغام في مصدر (تفعّل وتفاعل) لا يقتصر على مصدرهما القياسي فقط، ولكن يجوز الإدغام، وبناؤه على: تِفعَّال، قال: "فإذا أردت أن تنطق بمصدر (تطيّرنا) وبابه فلك فيه وجهان: أحدهما أن تجيء به على لفظ التطيُّر، فتقول: اطّيّر اطِّيُّراً، واثّاقل اثّاقُلاً، وكذلك حُكي عن العرب أنها تقول: اطَّوَّفتُ بالبيت اطِّوُّفاً، واثّاقلتُ اثّاقُلاً، والآخر أن تبنيه على التِفعّال؛ لأن من العرب من يقول: تطيّرتُ تِطيّاراً، وتفرّق القوم تِفرّاقاً، وعلى هذا يروى بيت تأبط شراً *:

طيفُ ابنةِ الحرّ إذْ كُنّا نُواصِلُها

ثُمّ اجتنبتَ بها بعدَ التِّفرّاقِ.

وقال أبو زيبد**:

فثارَ الزاجرونَ فزادَ منهـــمْ

تِقرّاباً وصادفَـــهُ ضَبيسُ***.

فتقول على هذا في مصدر اطّيّرَ واثّاقلَ: اطِّيّار، واثِّيقال..". ثم صرّح المعري أن ذلك مطرد في (تفعّل)، ومنه أيضاً: تَعبّدَ الظليم تِعبّاداً****،

وإن كان قليلاً في الشعر [159، 160]. وتابعهم الرضي معللاً جواز الإدغام في مصادر الأبواب المذكورة، وإن لم توازن الفعل؛ لشدة مشابهتها لأفعالها[161]. ومن ذلك قراءة الحسن (اطّيَّركم)[162، 163]من قوله تعالى: ﴿طَٰٓئِرُكُم مَّعَكُمۡ﴾[يس: 19]، فأدغمت التاء في الطاء، ثم اجتلبت همزة الوصل احترازاً من الابتداء بالساكن.

ومما ورد من ألفاظ دالة على مصادر جرت على الإدغام في هذا الباب: اطَّهَّر اطِّهُّراً[164]، والاصَّعُّد والاصّاعُد [165]. وجاء من الوجه الذي ذكره أبو العلاء المعري، ألفاظ أيضاً، نحو: اطّوّف اطِّوّافاً[166]، واصّعّد اصِّعّاداً[167]، واسّوّى اسِّوّاء، وادّارس ادِّيراساً، وازّمّل ازِّمّالاً[168]، وادّثر ادِّثّاراً[169].

المذهب الثاني: مذهب المانعين، الذين يرون بقاء المصدر على أصله دون إدغام، صرح بذلك السمين الحلبي في غير موضع، جاعلاً من ذلك الأصل الذي ينبغي الركون إليه، قال: "وأصل ادّارأتم: تدارأتم، تفاعلتم من الدرء، وهو الدفع، فاجتمعت التاء مع الدال وهي مقاربتها، فأريد الإدغام، فقلبت التاء دالاً، وسكنت لأجل الإدغام، ولا يمكن الابتداء بالساكن، فاجتلبت همزة الوصل؛ ليبتدأ بها، فبقي ادّارأتم، وهذا مطرد في كل فعل على تفاعل أو تفعّل....والمصدر على التفاعُل أو التفعُّل، نحو: تدارؤ، وتطهُّر، نظراً إلى الأصل، وهذا أصل نافع في جميع الأبواب"[170]. فهو هنا يؤكد على هذا الأصل الذي اختطه ورسمه لنفسه، وحيثما ورد من هذا القبيل في كتابه، فإنه يحيله إلى تحريره، ويرده إلى تحقيقه في المسألة التي ذكرناها آنفاً[171، 172، 173، 174]، وهو في ذلك متابع لابن أبي الربيع وتلميذه أبي بكر بن عبيدة.

المذهب الثالث: مذهب المترددين بين الجواز والمنع، وإليه جنح أبو حيان، فحيناً نجده يجيز ذلك في بعض كتبه، وكثيراً ما يحمل مصدر الفعلين (تفعّل وتفاعل) عليهما، فحكمه حكمهما في الإدغام، وتارة يمنع ذلك فيما نقله عنه تلميذه السمين الحلبي، قال السمين: "وكان هو في بعضِ ما رَدَّ به على ابن مالك في شرح التسهيل في باب المصادر قال: "إن مصدرَ تَطَيَّر وتدارَأ إذا أدغما وصارا اطَّيَّرَ وادَّارأ لا يجيءُ مصدرُهما عليهما بل على أصلهما فيقال: اطَّيَّر تَطَيُّراً، وادَّارأ تدارُؤاً"[175، 176، 177، 163، 178].

والذي يظهر لي أن مذهب سيبويه ومن معه من المجيزين هو المذهب القوي؛ لوجود الاستعمال الذي يؤنس به، والسماع الذي يُستند عليه.

الخاتمة

بعد هذه الرحلة الماتعة في حياة عالمنا الجليل ابن عبيدة السبتي، ظهرت بعض النتائج، أبرزها:

* البيت من البسيط. انظر ديوانه 127، ورسالة الملائكة 90/1، ورسالة الغفران 108.

** البيت من الوافر. انظر ديوانه 97، ورسالة الملائكة 90/1، ورسالة الغفران 108.

*** الضبيس: الصَّعْبُ العَسِرُ. والضَّبِيسُ: الْقَلِيلُ الفِطْنة الَّذِي لَا يَهْتَدِي لِلْحِيلَةِ. والضَّبِيسُ: الجَبانُ. انظر لسان العرب (ضبس) 116/6.

**** تعبد الظليم الحنظل: إذا كسره وأخرج منه ما بداخله ليأكله. انظر المخصص 284/3، وشمس العلوم 6861/10.

1- ابن عبيدة من نحاة الأندلس السبتيين، الذين غمرهم التاريخ، فلم يكن لهم حظ وافر من الشهرة؛ وذلك لأن مصنفاته لم يكتب لها الظهور، ولم يصل إلينا شيء من تراثه وكتبه، سوى النزر اليسير من آرائه وأقواله المتناثرة، وشذرات من أقواله المتفرقة في بطون الكتب والمصنفات النحوية الأندلسية التي نقلت عنه.

2-أوضح البحث أن للأستاذ ابن عبيدة مكانة علمية عظيمة، ومنزلة رفيعة عند نحاة سبتة، حيث تولى إمامة المدرسة النحوية السبتية بعد شيخه ابن أبي الربيع.

3- كان ابن عبيدة إماماً مبرزًا وعالماً لا يشق له غبار، ولا يدل على ذلك إلا تصديه لشرح كتاب سيبويه، وجمل الزجاجي، كما كان مقرئاً عالماً بالقراءات والأداء.

4-رجّح البحث أن يكون لعالمنا الجليل تآليف أخرى، لكن طالتها يد البلى، وعدت عليها عوادي الليالي والأيام، وطمرها غبار السنين والأزمان.

5- لم يكن ابن عبيدة مجرد ناقل للمسائل، ولا حاكياً عن غيره، بل كان له تفرد ببعض الآراء، وردود واعتراضات على بعض الأقوال إذا لم يكن راضياً عنها، واختيارات جيدة.

6-هنالك بعض الآراء التي انفرد بها ابن عبيدة، ولعله لم يسبق إليها صراحة، من ذلك قوله بالاستغناء عن تصغير علم الجنس بالنكرة.

7- أظهر البحث تأثر ابن عبيدة بمن سبقه لا سيما شيخه ابن أبي الربيع، كما أظهر تأثيره في الخالفين بعده، ويظهر ذلك من خلال نقلهم عنه، كتلميذه ابن هانئ السبتي، وابن الفخار، وابن لب، والشاطبي، والرعيني، والراعي الغرناطي.

8- كان ابن عبيدة معتداً برأيه، فلم يمنعه اعتداده برأيه من مخالفة شيخه ابن أبي الربيع، إذ انفصل عنه في مسألة النسب إلى حُؤولة ولُوَيْزة.

9- يظهر من خلال دراسة آراء ابن عبيدة تأثره بالمذهب البصري، وإن لم يكن تأثراً مطلقاً، فقد كان له بعض المواقف من البصريين، ومخالفتهم في بعض ما ذهبوا إليه من أقوال أو آراء.

المراجع:

1-التجيبي، القاسم بن يوسف، برنامج التجيبي. دار العربية للكتاب، 1981م، ص 34.

2-الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، معرفة القراء الكبار، عيون التراث الإسلامي، ط1، 1995م، ج3 ص 1422.

3-ابن الجزري، شمس الدين محمد بن محمد، غاية النهاية في طبقات القراء، مكتبة ابن تيمية، 1351م، ج2 ص 182.

4-السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، مكتبة عيسى البابي الحلبي، ط1، 1964م، ج1 ص 170.

5-حدادي، أحمد، رحلة ابن رشيد، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط1، 2003م، ص 274.

6- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، معرفة القراء الكبار، عيون التراث الإسلامي، ط1، 1995م، ج1، ص 348.

7-الوادي آشي، محمد بن جابر، برنامج الوادي آشي، دار المغرب الإسلامي، (ط1)، 1980م، ص21

8- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، مكتبة عيسى البابي الحلبي، ط1، 1964م، ج2 ص 274.

9-ابن القاضي، أحمد بن محمد، درة الحجال في أسماء الرجال، دار التراث، ط1، 1971م، ج2 ص 259.

10- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، مكتبة عيسى البابي الحلبي، ط1، 1964م، ج2 ص 125.

11- ابن القاضي، أحمد بن محمد، درة الحجال في أسماء الرجال، دار التراث، ط1، 1971م، ج3 ص 46.

12-المراكشي، محمد بن محمد، الذيل والتكملة، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2012م، 3/ 197.

13- ابن تاويت، محمد، تاريخ سبتة، دار الثقافة، ط1، 1982م، ص 160.

14-ابن فرحون، إبراهيم بن علي، الديباج المذهب، في معرفة أعيان المذهب، دار التراث، ج1 ص 393.

15-ابن الخطيب، لسان الدين محمد بن عبدالله، الإحاطة في أخبار غرناطة، دار الكتب العلمية، ط1، 1424 هـ، ج3 ص 109.

16- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، مكتبة عيسى البابي الحلبي، ط1، 1964م، ج1 ص 192.

17- ابن الخطيب، لسان الدين محمد بن عبدالله، الإحاطة في أخبار غرناطة، دار الكتب العلمية، ط1، 1424 هـ، ج3 ص63.

18- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، مكتبة عيسى البابي الحلبي، ط1، 1964م، ج1 ص 139.

19-الجذامي، علي بن عبد الله، المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، دار الآفاق الجديدة، ط5، 1983م، 141.

20-- ابن الخطيب، لسان الدين محمد بن عبدالله، الإحاطة في أخبار غرناطة، دار الكتب العلمية، ط1، 1424 هـ، ج4 ص168.

21- ابن الخطيب، لسان الدين محمد بن عبدالله، الإحاطة في أخبار غرناطة، دار الكتب العلمية، ط1، 1424 هـ، ج2 ص154.

22- الجذامي، علي بن عبد الله، المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، دار الآفاق الجديدة، ط5، 1983م، 153.

23- ابن الخطيب، لسان الدين محمد بن عبدالله، الإحاطة في أخبار غرناطة، دار الكتب العلمية، ط1، 1424 هـ، ج4 ص4.

24- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، مكتبة عيسى البابي الحلبي، ط1، 1964م، ج2 ص 117.

25- ابن الخطيب، لسان الدين محمد بن عبدالله، الإحاطة في أخبار غرناطة، دار الكتب العلمية، ط1، ج4 ص 273.

26- ابن فرحون، إبراهيم بن علي، الديباج المذهب، في معرفة أعيان المذهب، دار التراث، ج1 ص 398.

27-المقري، شهاب الدين أحمد بن محمد، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، دار صادر، ط1، 1997م، ج5 ص232.

28-- ابن الخطيب، لسان الدين محمد بن عبدالله، ريحانة الكتاب ونجعة المنتاب، مكتبة الخانجي، ط1، 1980م، ج2 ص273.

29- ابن القاضي، أحمد بن محمد، درة الحجال في أسماء الرجال، دار التراث، ط1، 1971م، ج2 ص 27.

30-السبتي، محمد بن القاسم، اخْتِصَارُ الأَخْبَار عما كَانَ بِثَغر سبتة مِن سَنِيّ الآثَار، الرباط، ط2، 1983م، ص 17.

31-الرعيني، أحمد بن يوسف، شرح ألفية ابن معطي، جامعة أم القرى، 1990م، ج2 ص 756.

32-المنوني، محمد، الصلات الثقافية بين المغرب وتونيس، مجلة المناهل، الرباط، 1980م، ع 17 ص93-94.

33-الشاطبي، إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، جامعة أم القرى، ط1، 2007م، ج9 ص 459.

34-ابن الفخار، محمد بن علي، شرح جمل الزجاجي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، 1990م، ص1019.

35-الراعي، محمد بن محمد، عنوان الإفادة لإخوان الاستفادة، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، 1985م، ص 152- 248.

36-الأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، دار القلم، ط1، 1997- 2013م، ج4 ص 58.

37-ابن الأثير، المبارك بن محمد، البديع في علم العربية، جامعة أم القرى، ط1، 2000م، ج1 ص 76.

38-العكبري، أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، ط1، دار الفكر، 1995م، ج1 ص 141.

39-الهمذاني، المنتجب، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، دار الزمان، ط1، 2006م، ص 95.

40-ابن جزي، محمد بن أحمد، التسهيل لعلوم التنزيل، شركة دار الأرقم، ط1، 1996م، ج2 ص 102.

41-الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط، دار الفكر، 2000م، ج8 ص 248.

42-ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد، البسيط في شرح جمل الزجاجي، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1986م، ج1 ص549.

43- الشاطبي، إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، جامعة أم القرى، ط1، 2007م، ج2 ص6.

44-المحاربي، عبد الحق بن غالب، المحرر الوجيز، دار الكتب العلمية، ط1، 2002م، ج4 ص 261.

45-سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، مكتبة الخانجي، ط3، 1988م، ج1 ص 39-40.

46-المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، عالم الكتب، ج3 ص 95 .

47-ابن السراج، محمد بن السري، الأصول في النحو، مؤسسة الرسالة، ج1 ص 177.

48-الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، أسرار العربية، دار الأرقم، ط1، 1999م، ص 129.

49- الأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، دار كنوز إشبيليا، ط1، 1997- 2013م، ط1، 1997- 2013م، ج6 ص 5.

50- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف، المكتبة العصرية، ط1، 2003م، ج2 ص676.

51-ناظر الجيش، محمد بن يوسف، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دار السلام للطباعة، ط1، 2008م، ج3 ص 1458 .

52- الأزهري، خالد بن عبدالله، التصريح بمضمون التوضيح، دار الكتب العلمية، ط1، 2000م، ج1 ص 358.

53- السهيلي، عبد الرحمن بن عبدالله، نتائج الفكر في النحو، دار الكتب العلمية، ط1، 1992م، ص 262 .

54- سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، مكتبة الخانجي، ط3، 1988م، ج1 ص 35- 414 .

55- المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، عالم الكتب،ج4 ص 336- 340 .

56- ابن السراج، محمد بن السري، الأصول في النحو، مؤسسة الرسالة، ج1 ص 97 .

57-ابن مالك، محمد بن عبدالله، شرح الكافية الشافية، جامعة أم القرى، ط1، 1982م، ج1 ص306 .

58- ابن خروف، علي بن محمد، شرح جمل الزجاجي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، 1999م، ج1 ص 376-377 .

59- السيرافي، الحسن بن عبدالله، شرح كتاب سيبويه، دار الكتب العلمية، ط1، 2008م، ج1 ص 271-272.

60- الفارسي، الحسن بن أحمد، الإيضاح العضدي، جامعة الرياض، ط1، 1969م، ص 171 .

61-الفارسي، الحسن بن أحمد، التعليقة على كتاب سيبويه، ط1، 1990م، ج1 ص 61 .

62- الرضي، محمد بن الحسن، شرح كافية ابن الحاجب، جامعة الإمام محمد بن سعود، ط1، 1993م، ج1 ص 584.
63- الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، دار المصرية، ط1، ج3 ص 243.
64-ابن عصفور، علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، دار الكتب العلمية، ط1، 1998م، ج1 ص308- 314 .
65- ابن مالك، محمد بن عبدالله، شرح الكافية الشافية، جامعة أم القرى، ط1، 1982م، ج2 ص 683.
66- سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، مكتبة الخانجي، ط3، 1988م، ج3 ص 286 .
67-الزجاج، إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، عالم الكتب، ط1، 1988م، ج2 ص 53.
68-العسكري، أبو هلال الحسن بن عبدالله، الفروق اللغوية، مؤسسة النشر الإسلامي، ط1، 1992م، ص 298.
69- ابن الشجري، هبة الله بن علي، أمالي ابن الشجري، مكتبة الخانجي، ط1، 1991م، ج1 ص 343.
70- ابن هشام، عبدالله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، دار الفكر، ط6، 1985م، ص 209 .
71- ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل، دار الكتب العلمية، ط1، 2001م، ج3 ص 128 .
72-السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، دار الكتب العلمية، ط1، 1996م، ج4 ص 20 .
73- الأشموني، علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، ط1، 1998م، ج2 ص 160 .
74-حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف، ط15، ج2 ص 295- 296 .
75- الرضي، محمد بن الحسن، شرح كافية ابن الحاجب، جامعة الإمام محمد بن سعود، ط1، 1993م، ج1 ص 831.
76- السيرافي، الحسن بن عبدالله، شرح كتاب سيبويه، دار الكتب العلمية، ط1، 2008م، ج2 ص 412-470.
77- السيرافي، الحسن بن عبدالله، شرح كتاب سيبويه، دار الكتب العلمية، ط1، 2008م، ج3 ص 167 .
78- الفارسي، الحسن بن أحمد، الإيضاح العضدي، جامعة الرياض، ط1، 1969م، ص 240 .
79-الباقولي، علي بن الحسين، شرح اللمع، جامعة الإمام محمد بن سعود، 1990م، ج1 ص 170 .
80- ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل، دار الكتب العلمية، ط1، 2001م، ج1 ص 265 .
81- سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، مكتبة الخانجي، ط3، 1988م، ج2 ص 288- 296 .
82-الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، المقتصد في شرح الإيضاح، دار الرشيد للنشر، ط1، 1982م، ج2 ص 800 .
83-البطليوسي، محمد بن عبدالله بن السيد، رسائل في اللغة، مركز الملك فيصل، ط1، 2007م، ص 293 .
84-الزمخشري، محمود بن عمر، المفصل في صنعة الإعراب، مكتبة الهلال، (ط1). 1993م ، ص 52 .
85- ابن برهان، عبد الواحد بن علي، شرح اللمع، السلسلة التراثية، ط1، 1984م، ج1 ص 94 .
86-ابن علان، محمد، الفتوحات الربانية، جمعية النشر والتأليف الأزهرية، ج2 ص 324 .
87-الزركشي، محمد بن عبدالله، البرهان في علوم القرآن، عيسى البابي الحلبي، ط1، 1957م، ج3 ص 116 .
88-ابن الصائغ، محمد بن عبد الرحمن، المرقاة لإعراب لا إله إلا الله، مجلة الدراسات اللغوية، مج 2، ع 2، 2000م. ص 44- 72 .
89-الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، مكتبة الخانجي، ط1، 1998م، ج3 ص 1209.
90- ابن الشجري، هبة الله بن علي، أمالي ابن الشجري، مكتبة الخانجي، ط1، 1991م، ج1 ص 432 .
91- ابن مالك، محمد بن عبدالله، شرح تسهيل الفوائد، هجر للطباعة والنشر، ط1، 1990م، ج1 ص 377 .
92- الفارسي، الحسن بن أحمد، التكملة، جامعة الرياض، ط1، 1981، ص 120 .
93-ابن هانئ، محمد بن علي، إيضاح المسالك في شرح تسهيل ابن مالك، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود، 2019م، ص 661 .
94-ابن هشام، عبدالله بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دار الفكر للطباعة، ج4 ص 269 .
95- سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، مكتبة الخانجي، ط3، 1988م، ج4 ص 236-237 .
96- سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، مكتبة الخانجي، ط3، 1988م، ج3 ص 395 .
97- ابن الأنباري، محمد بن القاسم، المذكر والمؤنث، لجنة إحياء التراث، 1981م، ج1 ص 198-199 .
98- القيسي، مكي بن أبي طالب، الهداية إلى بلوغ النهاية، جامعة الشارقة، ط1، 2008م، ج5 ص 3436- 3437.
99- اللخمي، ابن هشام، شرح الفصيح، ط1، 1988م، ص 204.
100- ابن الشجري، هبة الله بن علي، أمالي ابن الشجري، مكتبة الخانجي، ط1، 1991م، ج3 ص 26.
101- ابن الأثير، المبارك بن محمد، البديع في علم العربية، جامعة أم القرى، ط1، 2000م، ج2 ص 50.
102- ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل، دار الكتب العلمية، ط1، 2001م، ج3 ص 365 .
103- الشاطبي، إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، جامعة أم القرى، ط1، 2007م، ج6 ص 395 .

104- الأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، دار القلم، ط1، 1997- 2013م، ج3 ص 113.
105- ابن هانئ، محمد بن علي، إيضاح المسالك في شرح تسهيل ابن مالك، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود، 2019م، ص 886.
106- سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، مكتبة الخانجي، ط3، 1988م، ج3 ص 611- 637 .
107- ابن السراج، محمد بن السري، الأصول في النحو، مؤسسة الرسالة، ج3 ص 3-246 .
108- السيرافي، الحسن بن عبدالله، شرح كتاب سيبويه، دار الكتب العلمية، ط1، 2008م، ج4 ص 380-381 .
109- ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل، دار الكتب العلمية، ط1، 2001م، ج3 ص 287- 288 .
110- ابن عصفور، علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، دار الكتب العلمية، ط1، 1998م، ج2 ص 127-130 .
111- الرضي، محمد بن الحسن، شرح كافية ابن الحاجب، جامعة الإمام محمد بن سعود، ط1، 1993م، ج2 ص 139 .
112- ابن مالك، محمد بن عبدالله، شرح الكافية الشافية، جامعة أم القرى، ط1، 1982م، ج4 ص 1815 .
113- ابن الناظم، محمد بن محمد، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، ط1، 2000م، ج1 ص 548 .
114- الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، مكتبة الخانجي، ط1، 1998م، ج1 ص 409.
115-ابن عقيل، عبدالله بن عبد الرحمن، المساعد على تسهيل الفوائد، دار المدني- دار الفكر، ط1، 1985م، ج3 ص 399 .
116- ناظر الجيش، محمد بن يوسف، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دار السلام للطباعة، ط1، 2008م، ج9 ص 4762 .
117- الشاطبي، إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، جامعة أم القرى، ط1، 2007م، ج 7 ص 191 .
118- ابن هانئ، محمد بن علي، إيضاح المسالك في شرح تسهيل ابن مالك، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود، 2019م، ص 1215
.119- سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، مكتبة الخانجي، ط3، 1988م، ج3 ص 478- 480 .
120- السيرافي، الحسن بن عبدالله، شرح كتاب سيبويه، دار الكتب العلمية، ط1، 2008م، ج4 ص219 .
121- الفارسي، الحسن بن أحمد، التعليقة على كتاب سيبويه، ط1، 1990م، ج3 ص 341 .
122- ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل، دار الكتب العلمية، ط1، 2001م، ج1 ص 111 .
123- ابن الفخار، محمد بن علي، شرح جمل الزجاجي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، 1990م، ص 1132 .
124- سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، مكتبة الخانجي، ط3، 1988م، ج3 ص 339 .
125- - ابن السراج، محمد بن السري، الأصول في النحو، مؤسسة الرسالة، ج3 ص 72 .
126- ابن جني، أبو الفتح عثمان، اللمع في العربية، دار الكتب الثقافية، ص 208].
127- العكبري، أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، ط1، دار الفكر، 1995م، ج2 ص 153-154 .
128- ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل، دار الكتب العلمية، ط1، 2001م، ج3 ص 445 .
129- ابن مالك، محمد بن عبدالله، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، دار الكتاب العربي، 1967م، ص 263 .
130- الرضي، محمد بن الحسن، شرح الرضي على شافية ابن الحاجب، دار الكتب العلمية، 1975، ج2 ص 25- 27 .
131- الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، مكتبة الخانجي، ط1، 1998م، ج2 ص 612.
132- السيرافي، الحسن بن عبدالله، شرح كتاب سيبويه، دار الكتب العلمية، ط1، 2008م، ج4 ص 98.
133- الشاطبي، إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، جامعة أم القرى، ط1، 2007م، ج 7 ص 505 .
134-ابن الخباز، أحمد بن الحسين، توجيه اللمع، دار السلام للطباعة، ط2، 2007م، ص 543 .
135- ناظر الجيش، محمد بن يوسف، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دار السلام للطباعة، ط1، 2008م، ج9 ص 4703 .
136- الأزهري، خالد بن عبدالله، التصريح بمضمون التوضيح، دار الكتب العلمية، ط1، 2000م، ج5 ص 96.
137- الشاطبي، إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، جامعة أم القرى، ط1، 2007م، ج 8 ص 52 – 53 .
138- سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، مكتبة الخانجي، ط3، 1988م، ج4 ص 168-172 .
139-ابن الباذش، أحمد بن علي، الإقناع في القراءات السبع، دار الصحابة للتراث، ص 249- 252 .
140- الرضي، محمد بن الحسن، شرح الرضي على شافية ابن الحاجب، دار الكتب العلمية، 1975، ج2 ص 275 .
141- الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، مكتبة الخانجي، ط1، 1998م، ج2 ص 808.
142- النحاس، أحمد بن محمد، عمدة الكتاب، دار ابن حزم، ط1، 2004م، ص 197 .
143-الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، الجمل في النحو، دار الأمل، ط1، 1984م، ص 309 .
144- ابن هانئ، محمد بن علي، إيضاح المسالك في شرح تسهيل ابن مالك، مخطوط، ص 459 .
145- ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل، دار الكتب العلمية، ط1، 2001م، ج5 ص 188- 195 .

146- سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، مكتبة الخانجي، ط3، 1988م، ج4 ص 117- 127.
147- المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، عالم الكتب، ج3 ص 42- 45 .
148- ابن السراج، محمد بن السري، الأصول في النحو، مؤسسة الرسالة، ج3 ص 160.
149- الفارسي، الحسن بن أحمد، التكملة، جامعة الرياض، ط1، 1981، ص 323 .
150- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، المقتصد في شرح التكملة، جامعة الإمام محمد بن سعود، ط1، 2007م، ج2 ص 1147.
151-ابن الدهان، سعيد بن المبارك، الفصول في العربية، دار الأمل، ط1، 1988م، ص 104.
152- ابن الأثير، المبارك بن محمد، البديع في علم العربية، جامعة أم القرى، ط1، 2000م، ج2 ص 337- 340 .
153-ابن مالك، محمد بن عبدالله، شرح الكافية الشافية، جامعة أم القرى، ط1، 1982م، ج4 ص 1972 .
154- السيرافي، الحسن بن عبدالله، شرح كتاب سيبويه، دار الكتب العلمية، ط1، 2008م، ج4 ص 496 – 504 .
155- الرضي، محمد بن الحسن، شرح الرضي على شافية ابن الحاجب، دار الكتب العلمية، 1975، ج3 ص 10 .
156- - سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، مكتبة الخانجي، ط3، 1988م، ج4 ص 475.
157- الواحدي، علي بن أحمد، التفسير البسيط، جامعة الإمام محمد بن سعود، ط1، 2010م، ج3 ص 62 .
158- الأخفش، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، مكتبة الخانجي، ط1، 1990م، ج1 ص 372 .
159- السيرافي، الحسن بن عبدالله، شرح كتاب سيبويه، دار الكتب العلمية، ط1، 2008م، ج5 ص499 .
160- المعري، أحمد بن عبدالله، رسالة الملائكة، دار صادر، 1992م، ج1 ص 90- 91.
161- المعري، أحمد بن عبدالله، رسالة الغفران، مطبعة أمين هندية، ط1، 1907م، ص 108 .
162- الرضي، محمد بن الحسن، شرح الرضي على شافية ابن الحاجب، دار الكتب العلمية، 1975، ج3 ص240 .
163- الزمخشري، محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، ط1، 1987م، ج4 ص9 .
164- الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، دار الفكر، 2000م، ج9 ص54 .
165-الصغاني، الحسن بن محمد، التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، دار الكتب، 1973م، ج3 ص92 .
166- الصغاني، الحسن بن محمد، التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، دار الكتب، 1973م، ج2 ص 266 .
167- الأزهري، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، دار إحياء التراث، ط1، 2001م، ج14 ص 26 .
168- الأزهري، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، دار إحياء التراث، ط1، 2001م، ج2 ص7 .
169- ابن القطاع، علي بن جعفر، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، دار الكتب، 1999م، ص 338 .
170- الصغاني، الحسن بن محمد، التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، دار الكتب، 1973م، ج2 ص 509 .
171- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، دار القلم، ج1 ص434-435 .
172- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، دار القلم، ج2 ص190 .
173- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، دار القلم، ج5 ص506 .
174- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، دار القلم، ج6 ص49-178..
175- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، دار القلم، ج8 ص536 .
176- الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، مكتبة الخانجي، ط1، 1998م، ج1 ص178 .
177- الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، مكتبة الخانجي، ط1، 1998م، ج2 ص495-496.
178- الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، دار الفكر، 2000م، ج3 ص497 .
179- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، دار القلم، ج9 ص252 .

References

1- al-Tujaībī، al-Qāsim ibn Yūsuf، Barnāmaj al-Tujaībī. Dār al-‘Arabīyah lil-Kitāb، 1981، pp 34.
2- al-Dhahabī، Shams al-Dīn Muḥammad ibn Aḥmad، Ma‘rifat al-Qurrā’ al-Kibār، ‘Uyūn al-Turāth al-Islāmī، 1st edition، 1995، Vol.3 pp 1422.
3- Ibn al-Jazarī، Shams al-Dīn Muḥammad ibn Muḥammad، Ghāyat al-Nihāyah fī Ṭabaqāt al-Qurrā’، Maktabat Ibn Taymīyah، 1351m، Vol.2 pp 182.
4- Al-Suyūṭī، Jalāl al-Dīn ‘Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr، Bughyat al-Wu‘āh fī Ṭabaqāt al-Lughawīyīn wa-al-Nuḥḥāh، Maktabat ‘Īsá al-Bābī al-Ḥalabī، 1st edition، 1964، vol1 pp 170.
5- Ḥaddādī، Aḥmad، Riḥlat Ibn Rashīd، The Ministry of Awqaf and Islamic Affairs، 1st edition، 2003، pp 274.
6- al-Dhahabī، Shams al-Dīn Muḥammad ibn Aḥmad، Ma‘rifat al-Qurrā’ al-Kibār، ‘Uyūn al-Turāth al-Islāmī، 1st edition، 1995، vol.1، pp 348.
7- al-Wādī Āshī، Muḥammad ibn Jābir، Barnāmaj al-Wādī Āshī، Dār al-Maghrib al-Islāmī، (1st edition)، 1980، pp21

8- al-Suyūṭī، Jalāl al-Dīn ʻAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr، Bughyat al-Wuʻāh fī Ṭabaqāt al-lughawīyīn wa-al-Nuḥḥāh، Maktabat ʻĪsá al-Bābī al-Ḥalabī، 1st edition، 1964، vol.2 pp 274.

9- Ibn al-Qāḍī، Aḥmad ibn Muḥammad، Durrat al-Ḥijāl fī Asmā' al-Rijāl، Dār al-Turāth، 1st ed.، 1971، vol.2 pp 259.

10- al-Suyūṭī، Jalāl al-Dīn ʻAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr، Bughyat al-Wuʻāh fī Ṭabaqāt al-Lughawīyīn wa-al-Nuḥḥāh، Maktabat ʻĪsá al-Bābī al-Ḥalabī، 1st edition، 1964، vol.2 pp 125.

11- Ibn al-Qāḍī، Aḥmad ibn Muḥammad، Durrat al-Ḥijāl fī Asmā' al-Rijāl، Dār al-Turāth، 1st ed.، 1971، vol.3 pp 46.

12- al-Marrākushī، Muḥammad ibn Muḥammad، al-Dhayl wa al-Takmilah، Dār al-Gharb al-Islāmī، 1st ed.، 2012، vpl.3 pp197.

13- Ibn Tāwīt، Muḥammad، Tārīkh Sabtah، Dār al-Thaqāfah، 1st ed.، 1982، pp 160.

14- Ibn Farḥūn، Ibrāhīm ibn ʻAlī، al-Dībāj al-Mudhahhab، fī Maʻrifat Aʻyān al-Madhhab، Dār al-Turāth، vol.1 pp 393.

15- Ibn al-Khaṭīb، Lisān al-Dīn Muḥammad ibn ʿAbdillāh، al-Iḥāṭah fī Akhbār Gharnāṭah، Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah، 1st ed.، 1424 AH، vol.3 pp 109.

16- Al-Suyūṭī، Jalāl al-Dīn ʻAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr، Bughyat al-Wuʻāh fī Ṭabaqāt al-Lughawīyīn wa-al-Nuḥḥāh، Maktabat ʻĪsá al-Bābī al-Ḥalabī، 1st edition، 1964، vol1 pp 192.

17- Ibn al-Khaṭīb، Lisān al-Dīn Muḥammad ibn ʿAbdillāh، al-Iḥāṭah fī Akhbār Gharnāṭah، Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah، 1st ed.، 1424 AH، vol.3 pp 63.

18- Al-Suyūṭī، Jalāl al-Dīn ʻAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr، Bughyat al-Wuʻāh fī Ṭabaqāt al-Lughawīyīn wa-al-Nuḥḥāh، Maktabat ʻĪsá al-Bābī al-Ḥalabī، 1st edition، 1964، vol1 pp 139.

19- Al-Judhāmī، ʻAlī ibn ʻAbdillāh، al-Marqabah al-ʻUlyā fī man Yastaḥiqq al-Qaḍā' wa-al-Futyā، Dār al-Āfāq al-Jadīdah، 5th ed.، 1983، 141.

20- Ibn al-Khaṭīb، Lisān al-Dīn Muḥammad ibn ʿAbdillāh، al-Iḥāṭah fī Akhbār Gharnāṭah، Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah، 1st ed.، 1424 AH، vol.4 pp 168.

21- Ibn al-Khaṭīb، Lisān al-Dīn Muḥammad ibn ʿAbdillāh، al-Iḥāṭah fī Akhbār Gharnāṭah، Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah، 1st ed.، 1424 AH، vol.2 pp 154.

22- Al-Judhāmī، ʻAlī ibn ʻAbdillāh، al-Marqabah al-ʻUlyā fī man Yastaḥiqq al-Qaḍā' wa-al-Futyā، Dār al-Āfāq al-Jadīdah، 5th ed.، 1983، 153.

23- Ibn al-Khaṭīb، Lisān al-Dīn Muḥammad ibn ʿAbdillāh، al-Iḥāṭah fī Akhbār Gharnāṭah، Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah، 1st ed.، 1424 AH، vol.4 pp 4.

24- Al-Suyūṭī، Jalāl al-Dīn ʻAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr، Bughyat al-Wuʻāh fī Ṭabaqāt al-Lughawīyīn wa-al-Nuḥḥāh، Maktabat ʻĪsá al-Bābī al-Ḥalabī، 1st edition، 1964، vol.2 pp 117.

25- Ibn al-Khaṭīb، Lisān al-Dīn Muḥammad ibn ʿAbdillāh، al-Iḥāṭah fī Akhbār Gharnāṭah، Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah، 1st ed.، 1424 AH، vol.4 pp 273.

26- Ibn Farḥūn، Ibrāhīm ibn ʻAlī، al-Dībāj al-Mudhahhab، fī Maʻrifat Aʻyān al-Madhhab، Dār al-Turāth، vol.1 pp 398.

27- Al-Maqarri، Shihāb al-Dīn Aḥmad ibn Muḥammad، Nafḥ al-Ṭīb min Ghuṣn al-Andalus al-Raṭīb، Dār Ṣādir، 1st ed.، 1997، vol.5 pp 232.

28- Ibn al-Khaṭīb، Lisān al-Dīn Muḥammad ibn ʿAbdillāh، Rayḥānat al-Kitāb wa Najʻat al-Muntāb، Maktabat al-Khānjī، 1st ed.، 1980، vol.2 pp 273.

29- Ibn al-Qāḍī، Aḥmad ibn Muḥammad، Durrat al-Ḥijāl fī Asmā' al-Rijāl، Dār al-Turāth، 1st ed.، 1971، vol.2 pp 27.

30- al-Sabtī، Muḥammad ibn al-Qāsim، Ikhtiṣār al-Akhbār ʻammā kāna be-Thaghr Sabtah min Sanī al-Āthār، Rabat، vol.2، 1983، pp 17.

31- Al-Ruʻainī، Aḥmad ibn Yūsuf، Sharḥ Alfīyat Ibn Muʻṭī، Umm al-Qura University، 1990، vol.2 pp 756.

32- al-Manūnī، Muḥammad، al-Ṣilāt al-Thaqāfīyah bayna al-Maghrib wa Tounis، al-Manahil Magazine، Rabaṭ، 1980، Iss. 17 pp 93-94.

33- Al-Ṣhāṭibī، Ibrāhīm ibn Mūsá، al-Maqāṣid al-Ṣhāfīyah fī Sharḥ al-Khulāṣah al-Kāfīyah، Umm al-Qura University، 1st ed.، 2007، vol.9 pp 459.

34- Ibn al-Fakhkhār، Muḥammad ibn ʻAlī، Sharḥ Jumal al-Zajjājī، a PhD dissertation، Umm al-Qura University، 1990، pp 1019.

35- Al-Rāʻī، Muḥammad ibn Muḥammad، ʻUnwān al-Ifādah l'khwān al-Istifādah، a PhD dissertation، Umm al-Qura University، 1985، pp 152-248.

36- al-Andalusī، Abū Ḥayyān، al-Tadhyīl wa-al-Takmīl fī Sharḥ Kitāb al-Tas′hīl، Dār al-Qalam، 1st ed.، 1997-2013، vol.4 pp 58.

37- Ibn al-Athīr، al-Mubārak ibn Muḥammad، al-Badīʻ fī ʻIlm al-ʻArabīyah، Umm al-Qura University، 1st ed.، 2000، vol.1 pp 76.

38- al-ʻUkbarī، Abū al-Baqā'، al-Lubāb fī ʻIlal al-binā' wa-al-iʻrāb، Ṭ1، Dār al-Fikr، 1995، vol.1 pp 141.

39- Al-Hamadhānī، al-Muntajab، al-Kitāb al-Farīd fī Iʻrāb al-Qur'ān al-Majīd، Dār al-Zamān، 1st ed.، 2006، pp 95.

40- Ibn Juzayy، Muḥammad ibn Aḥmad، al-Tas′hīl li-ʻUlūm al-Tanzīl، Sharikat Dār al-Arqam، 1st ed.، 1996، vol.2 pp 102.

41- Al-Anadalousi، Abū Ḥayyān، al-Baḥr al-Muḥīṭ، Dār al-Fikr، 2000، vol.8 pp 248.

42- Ibn Abī al-Rabīʻ، ʻUbayd Allāh ibn Aḥmad، al-Basīṭ fī Sharḥ Jumal al-Zajjājī، Dār al-Gharb al-Islāmī، 1st ed.، 1986، vol.1 pp 549.

43- al-Shāṭibī، Ibrāhīm ibn Mūsá، al-maqāṣid al-shāfīyah fī sharḥ al-Khulāṣah al-Kāfīyah، Umm al-Qura University، 1st ed.، 2007، vol.2 pp 6.

44- Al-Muḥārbī، ʻAbd al-Ḥaqq ibn Ghālib، al-Muḥarrar al-Wajīz Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah1sted.2002 vol.4 pp 261.

45- Sībawayh، ʻAmr ibn ʻUthmān، al-Kitāb، Maktabat al-Khānjī، 3rd ed.، 1988، vol.1 pp 39-40.

46- Al-Mubbarid، Muḥammad ibn Yazīd، al-Muqtaḍab، ʻĀlam al-Kutub، vol.3 pp 95.

47- Ibn al-Sarrāj، Muḥammad ibn al-Sirrī، al-Uṣūl fī al-Naḥw، Mu'assasat al-Risālah، vol.1 pp 177.

48- Al-Anbāri، ‘Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad، Asrār al-‘Arabīyah، Dār al-Arqam، 1st ed.، 1999، pp 129.

49- al-Andalusī، Abū Ḥayyān، al-Tadhyīl wa-al-Takmīl fī Sharḥ Kitāb al-Tas′hīl، Dār Kunūz Ishbīliyā، 1st ed.، 1997-2013، 1st ed.، 1997-2013، vol.6 pp 5.

50- al-Anbārī، ‘Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad، al-Inṣāf fī Masā’il al-Khilāf، al-Maktabah al-‘Aṣrīyah، 1st ed.، 2003، vol.2 pp 676.

51- Nāẓir al-Jaysh، Muḥammad ibn Yūsuf، Tamhīd al-Qawā‘id be-Sharḥ Tas′hīl al-Fawā’id، Dār al-Salām lil-Ṭibā‘ah، 1st ed.، 2008، vol.3 pp 1458.

52- al-Azharī، Khālid ibn ʿAbdillāh، al-Taṣrīḥ bmḍmwn al-Tawḍīḥ، Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah، 1st ed.، 2000، vol.1 pp 358.

53- al-Suhaylī، ‘Abd al-Raḥmān ibn ʿAbdillāh، Natā’ij al-Fikr fī al-Naḥw، Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah، 1st ed.، 1992، pp 262.

54- Sībawayh، ‘Amr ibn ‘Uthmān، al-Kitāb، Maktabat al-Khānjī، 3rd ed.، 1988، vol. pp 35 – 414.

55- al-Mubbarid، Muḥammad ibn Yazīd، al-Muqtaḍab، ‘Ālam al-Kutub، vol.4 pp 336 – 340.

56- Ibn al-Sarrāj، Muḥammad ibn al-Sirrī، al-Uṣūl fī al-Naḥw، Mu’assasat al-Risālah، vol.1 pp 97.

57- Ibn Mālik، Muḥammad ibn Allāh، sharḥ al-Kāfiyah al-shāfiyah، Jāmi‘at Umm al-Qurá، 1st ed.، 1982، vo.1 pp 306.

58- Ibn Kharūf، ‘Alī ibn Muḥammad، Sharḥ Jumal al-Zajjājī، a PhD dissertation، Umm al-Qura university، 1999، vol.1 pp 376-377.

59- al-Sīrāfī، al-Ḥasan ibn Allāh، sharḥ Kitāb Sībawayh، Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah، 1st ed.، 2008، 1st ed.، pp 271-272.

60- al-Fārisī، al-Ḥasan ibn Aḥmad، al-Īḍāḥ al-‘Aḍuḍī، Riyadh university، 1st ed.، 1969، pp 171.

61- al-Fārisī، al-Ḥasan ibn Aḥmad، al-Ta‘līqah ‘alá Kitāb Sībawayh، 1st ed.، 1990، vol.1 pp 61.

62- al-Raḍī، Muḥammad ibn al-Ḥasan، Sharḥ Kāfiyah Ibn al-Ḥājib، Imam Muhammad bin Saud university، 1st ed.، 1993، vol.1 pp 584.

63- al-Farrā’، Yaḥyá ibn Ziyād، Ma‘ānī al-Qur’ān، Dār al-Miṣrīyah، 1st ed.، vol.3 pp 243.

64- Ibn ‘Uṣfūr، ‘Alī ibn Mu’min، Sharḥ Jumal al-Zajjājī، Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah، 1st ed.، 1998، vol.1 pp 308-314.

65- Ibn Mālik، Muḥammad ibn Abdillāh، Sharḥ al-Kāfiyah al-Shāfiyah، Umm al-Qura university، 1st ed.، 1982، vol.2 pp 683.

66- Sībawayh، ‘Amr ibn ‘Uthmān، al-Kitāb، Maktabat al-Khānjī، 3rd ed.، 1988، vol.3 pp 286.

67- al-Zajjāj، Ibrāhīm ibn al-Sirrī، Ma‘ānī al-Qur’ān wa-I‘rābuh، ‘Ālam al-Kutub، 1st ed.، 1988m، vol2 pp 53.

68- Al-‘Askarī، Abū Hilāl al-Ḥasan ibn Abdillāh، al-Furūq al-Lughawīyah، Mu’assasat al-Nashr al-Islāmī، 1st ed.، 1992، pp 298.

69- Ibn al-Shajarī، Hibat Allāh ibn ‘Alī، Amālī Ibn al-Shajarī، Maktabat al-Khānjī، 1st ed.، 1991، vol.1 pp 343.

70- Ibn Hishām، ʿAbdullāh ibn Yūsuf، Mughnī al-Labīb ‘an Kutub al-A‘ārīb، Dār al-Fikr، 6th ed.، 1985، pp 209.

71- Ibn Ya‘īsh، Ya‘īsh ibn ‘Alī، Sharḥ al-Mufaṣṣal، Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah، 1st ed.، 2001، vol.3 pp 128.

72- al-Samīn al-Ḥalabī، Aḥmad ibn Yūsuf، ‘Umdat al-Ḥuffāẓ fī Tafsīr Ashraf al-Alfāẓ، Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah، 1st ed.، 1996، vol.4 pp 20.

73- al-Ushmūnī، ‘Alī ibn Muḥammad، Sharḥ al-Ushmūnī ‘alá Alfīyat Ibn Mālik، Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah، 1st ed.، 1998، vol.2 pp 160.

74- Ḥasan، ‘Abbās، al-Naḥw al-Wāfī، Dār al-Ma‘ārif، 15th ed.، vol.2 pp 295-296.

75- al-Raḍī، Muḥammad ibn al-Ḥasan، Sharḥ Kāfiyah Ibn al-Ḥājib، Imam Muhammad bin Saud university، 1st ed.، 1993، vol.1 pp 831.

76- al-Sīrāfī، al-Ḥasan ibn Allāh، sharḥ Kitāb Sībawayh، Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah، 1st ed.، 2008، vol.2 pp 412 – 470.

77- al-Sīrāfī، al-Ḥasan ibn Allāh، sharḥ Kitāb Sībawayh، Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah، 1st ed.، 2008، vol.3 pp 167.

78- al-Fārisī، al-Ḥasan ibn Aḥmad، al-Īḍāḥ al-‘Aḍudī، Riyadh university، 1st ed.، 1969، pp 240.

79- Al-Bāqūlī، ‘Alī ibn al-Ḥusain، Sharḥ al-Luma‘، Imam Muhammad bin Saud university، 1990، vol.1 pp 170.

80- Ibn Ya‘īsh، Ya‘īsh ibn ‘Alī، Sharḥ al-Mufaṣṣal، Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah، 1st ed.، 2001، vol.1 pp 265.

81- Sībawayh، ‘Amr ibn ‘Uthmān، al-Kitāb، Maktabat al-Khānjī، 3rd ed.، 1988، vol.2 pp 288-296.

82- Al-Jurjānī، ‘Abd al-Qāhir ibn ‘Abd al-Raḥmān، al-Muqtaṣid fī Sharḥ al-Īḍāḥ، Dār al-Rashīd for publications، 1st ed.، 1982، vol.2 pp 800.

83- al-Baṭaloyousī، Muḥammad ibn Abdillāh ibn al-Sayyid، Rasā’il fī al-Lughah، Markaz al-Malik Fayṣal، 1st ed.، 2007، pp 293.

84- Al-Zamakhsharī، Maḥmūd ibn ‘Umar، al-Mufaṣṣal fī Ṣan‘at al-I‘rāb، Maktabat al-Hilāl، (1st ed.). 1993، pp 52.

85- Ibn Burhān، ‘Abd al-Wāḥid ibn ‘Alī، Sharḥ al-Luma‘، al-Silsilah al-Ṭurāthīyah، 1st ed.، 1984، vol.1 pp 94.

86- Ibn ‘Allān، Muḥammad، al-Futūḥāt al-Rabbānīyah، Jam‘īyat al-Nashr wa-al-Ta’līf al-Azharīyah، vol.2 pp 324.

87- al-Zarkashī، Muḥammad ibn ʿAbdllāh، al-Burhān fī ‘Ulūm al-Qur’ān، ‘Īsá al-Bābī al-Ḥalabī، 1st ed.، 1957، vol.3 pp 116.

88- Ibn al-Ṣā’igh، Muḥammad ibn ‘Abd al-Raḥmān، al-Mirqāt li-I‘rāb lā ilāha illā Allāh، Journal of Linguistic Studies، vol.2، Iss. 2، 2000. pp 44-72.

89- al-Andalusī، Abū Ḥayyān، Irtishāf al-Ḍarab min Lisān al-‘Arab Maktabat al-Khānjī 1st ed.1998، vol.3 pp 1209.

90- Ibn al-Shajarī، Hibat Allāh ibn ‘Alī، Amālī Ibn al-Shajarī، Maktabat al-Khānjī، 1st ed.، 1991، vol.1 pp 432.

91- Ibn Mālik، Muḥammad ibn ʿAbdillāh، Sharḥ Tas′hīl al-Fawā’id، Hajar for publication and distribution، 1st ed.، 1990، vol.1 pp 377.

92- al-Fārisī، al-Ḥasan ibn Aḥmad، al-Takmilah، Riyadh university، 1st ed.، 1981، pp 120.

93- Ibn Hāni'، Muḥammad ibn 'Alī، Īḍāḥ al-Masālik fī Sharḥ Tashīl Ibn Mālik، PhD dissertation، Imam Muhammad bin Saud University، 2019، pp 661.

94- Ibn Hishām، ʿAbdullāh ibn Yūsuf، Awḍaḥ al-Masālik ilá Alfīyat Ibn Mālik، Dār al-Fikr، vol.4 pp 269.

95- Sībawayh، 'Amr ibn 'Uthmān، al-Kitāb، Maktabat al-Khānjī، 3rd ed.، 1988، vol.4 pp 236-237.

96- Sībawayh، 'Amr ibn 'Uthmān، al-Kitāb، Maktabat al-Khānjī، 3rd ed.، 1988، vol.3 pp 395.

97- Ibn al-Anbārī، Muḥammad ibn al-Qāsim، al-Mudhakkar wa-al-Mu'annath، Heritage Revival Committee، 1981، vol.1 pp 198-199.

98- al-Qaisī، Makkī ibn Abī Ṭālib، al-Hidāyah ilá Bulūgh al-Nihāyah، University of Sharjah، 1st ed.، 2008، vol.5 pp 3436-3437.

99- al-Lakhmī، Ibn Hishām، Sharḥ al-Faṣīḥ، 1st ed.، 1988، pp 204.

100- Ibn al-Shajarī، Hibat Allāh ibn 'Alī، Amālī Ibn al-Shajarī، Maktabat al-Khānjī، 1st ed. 1991، vol.3 pp 26.

101- Ibn al-Athīr، al-Mubārak ibn Muḥammad، al-Badī' fī 'Ilm al-'Arabīyah، Umm al-Qura university، 1st ed.، 2000، vol.2 pp 50.

102- Ibn Ya'īsh، Ya'īsh ibn 'Alī، Sharḥ al-Mufaṣṣal، Dār al-Kutub al-'Ilmīyah، 1st ed.، 2001، vol.3 pp 365.

103- al-Shāṭibī، Ibrāhīm ibn Mūsá، al-Maqāṣid al-Shāfiyah fī Sharḥ al-Khulāṣah al-Kāfiyah، Umm al-Qura university، 1st ed.، 2007، vol.6 pp 395.

104- al-Andalusī، Abū Ḥayyān، al-Tadhyīl wa-al-Takmīl fī Sharḥ Kitāb al-Tashīl، Dār al-Qalam، 1st ed.، 1997-2013، vol.3 pp 113.

105- Ibn Hāni'، Muḥammad ibn 'Alī، Īḍāḥ al-Masālik fī Sharḥ Tashīl Ibn Mālik، PhD thesis، Imam Muhammad bin Saud University، 2019، pp 886.

106- Sībawayh، 'Amr ibn 'Uthmān، al-Kitāb، Maktabat al-Khānjī، 3rd ed.، 1988، vol.3 pp 611-637.

107- Ibn al-Sarrāj، Muḥammad ibn al-Sirrī، al-Uṣūl fī al-Naḥw، Mu'assasat al-Risālah، 3rd ed. pp 3-246.

108- al-Sīrāfī، al-Ḥasan ibn ʿAbdillāh، Sharḥ Kitāb Sībawayh، Dār al-Kutub al-'Ilmīyah، 1st ed.، 2008، vol.4 pp 380-381.

109- Ibn Ya'īsh، Ya'īsh ibn 'Alī، Sharḥ al-Mufaṣṣal، Dār al-Kutub al-'Ilmīyah، 1st ed.، 2001، vol.3 pp 287-288.

110- Ibn 'Uṣfūr، 'Alī ibn Mu'min، Sharḥ Jumal al-Zajjājī، Dār al-Kutub al-'Ilmīyah1st ed.1998 vol.2 pp 127-130.

111- al-Raḍī، Muḥammad ibn al-Ḥasan، Sharḥ Kāfiyah Ibn al-Ḥājib، Imam Muḥammad ibn Saud University، 1st ed.، 1993، vol.2 pp 139.

112- Ibn Mālik، Muḥammad ibn ʿAbdillāh، Sharḥ al-Kāfiyah al-Shāfiyah، Umm al-Qura University، 1st ed.، 1982، vol.4 pp 1815.

113- Ibn al-Nāẓim، Muḥammad ibn Muḥammad، Sharḥ Ibn al-Nāẓim 'alá Alfīyat Ibn Mālik، Dār al-Kutub al-'Ilmīyah، 1st ed.، 2000، vol.1 pp 548.

114- al-Andalusī، Abū Ḥayyān، Irtishāf al-Ḍarab min Lisān al-'Arab، Maktabat al-Khānjī، 1st ed.، 1998، vol.1 pp 409.

115- Ibn 'Aqīl، ʿAbdullāh ibn 'Abd al-Raḥmān، al-Musā'id 'alá Tashīl al-Fawā'id، Dār al-Madani-Dār al-Fikr، 1st ed.، 1985، vol.3 pp 399.

116- Nāẓir al-Jaish، Muḥammad ibn Yūsuf، Tamhīd al-Qawā'id be-Sharḥ Tashīl al-Fawā'id، Dār al-Salām for printing، 1st ed.، 2008، vol.9 pp 4762.

117- al-Shāṭibī، Ibrāhīm ibn Mūsá، al-Maqāṣid al-Shāfiyah fī Sharḥ al-Khulāṣah al-Kāfiyah، Umm al-Qura University، 1st ed.، 2007، vol. 7 pp 191.

118- Ibn Hāni'، Muḥammad ibn 'Alī، Īḍāḥ al-Masālik fī Sharḥ Tashīl Ibn Mālik، PhD thesis، Imam Muhammad bin Saud University، 2019، pp 1215.

119- Sībawayh، 'Amr ibn 'Uthmān، al-Kitāb، Maktabat al-Khānjī، 3rd ed.، 1988، vol.3 pp 478 – 480.

120- al-Sīrāfī، al-Ḥasan ibn ʿAbdillāh، Sharḥ Kitāb Sībawayh، Dār al-Kutub al-'Ilmīyah، 1st ed.، 2008، vol.4 pp219.

121- al-Fārisī، al-Ḥasan ibn Aḥmad، al-Ta'līqah 'alá Kitāb Sībawayh، 1st ed.، 1990، vol.3 pp 341.

122- Ibn Ya'īsh، Ya'īsh ibn 'Alī، Sharḥ al-Mufaṣṣal، Dār al-Kutub al-'Ilmīyah، 1st ed.، 2001، vol.1 pp 111.

123- Ibn al-Fakhkhār، Muḥammad ibn 'Alī، Sharḥ Jumal al-Zajjājī، a PhD dissertation، Umm al-Qura university، 1990، pp 1132.

124- Sībawayh، 'Amr ibn 'Uthmān، al-Kitāb، Maktabat al-Khānjī، 3rd ed.، 1988، vol.3 pp 339.

125- Ibn al-Sarrāj، Muḥammad ibn al-Sirrī، al-Uṣūl fī al-Naḥw، Mu'assasat al-Risālah، vol.3 pp 72.

126- Ibn Jinnī، Abū al-Fatḥ 'Uthmān، al-Luma' fī al-'Arabīyah، Dār al-Kutub al-Thaqāfīyah، pp 208.

127- al-'Ukbarī، Abū al-Baqā'، al-Lubāb fī 'Ilal al-Binā' wa-al-I'rāb، 1st ed.، Dār al-Fikr، 1995، vol.2 pp 153-154.

128- Ibn Ya'īsh، Ya'īsh ibn 'Alī، Sharḥ al-Mufaṣṣal، Dār al-Kutub al-'Ilmīyah، 1st ed.، 2001، vol.3 pp 445.

129- Ibn Mālik، Muḥammad ibn ʿAbdillāh، Tashīl al-Fawā'id wa-Takmīl al-Maqāṣid، Dār al-Kitāb al-'Arabī، 1967، pp 263.

130- al-Raḍī، Muḥammad ibn al-Ḥasan، Sharḥ al-Raḍī 'alá Shāfīyah Ibn al-Ḥājib، Dār al-Kutub al-'Ilmīyah، 1975، vol.2 pp 25-27.

131- al-Andalusī، Abū Ḥayyān، Irtishāf al-Ḍarab min Lisān al-'Arab، Maktabat al-Khānjī، 1st ed.، 1998، vol.2 pp 612.

132- al-Sīrāfī، al-Ḥasan ibn ʿAbdillāh، Sharḥ Kitāb Sībawayh، Dār al-Kutub al-'Ilmīyah، 1st ed.، 2008، vol.4 pp 98.

133- al-Shāṭibī، Ibrāhīm ibn Mūsá، al-Maqāṣid al-Shāfiyah fī Sharḥ al-Khulāṣah al-Kāfiyah، Umm al-Qura university، 1st ed.، 2007، vol.7 pp 505.

134- Ibn al-Khabbāz، Aḥmad ibn al-Ḥusain، Tawjīh al-Luma'، Dār al-Salām for printing، 2nd ed.، 2007، pp 543.

135- Nāẓir al-Jaish، Muḥammad ibn Yūsuf، Tamhīd al-Qawā'id be-Sharḥ Tashīl al-Fawā'id، Dār al-Salām for printing، 1st ed.، 2008، vol.9 pp 4703.

136- al-Azharī، Khālid ibn ʿAbdillāh، al-Taṣrīḥ be-Maḍmūn al-Tawḍīḥ، Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah، 1st ed.، 2000، vol.5 pp 96.

137- al-Shāṭibī، Ibrāhīm ibn Mūsá، al-Maqāṣid al-Shāfiyah fī Sharḥ al-Khulāṣah al-Kāfiyah، Umm al-Qura university، 1st ed.، 2007، vol.8 pp 52 - 53.

138- Sībawayh، ‘Amr ibn ‘Uthmān، al-Kitāb، Maktabat al-Khānjī، 3rd ed.، 1988، vol.4 pp 168 - 172.

139- Ibn al-Bādhish، Aḥmad ibn ‘Alī، al-Iqnā‘ fī al-Qirā’āt al-Sab‘، Dār al-Ṣaḥābah lil-Turāth، pp 249-252.

140- al-Raḍī، Muḥammad ibn al-Ḥasan، Sharḥ al-Raḍī ‘alá Shāfīyah Ibn al-Ḥājib، Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah، 1975، vol.2 pp 275.

141- al-Andalusī، Abū Ḥayyān، Irtishāf al-Ḍarab min Lisān al-‘Arab، Maktabat al-Khānjī، 1st ed.، 1998، vol.2 pp 808.

142- al-Naḥḥās، Aḥmad ibn Muḥammad، ‘Umdat al-Kitāb، Dār Ibn Ḥazm، 1st ed.، 2004، pp 197.

143- al-Zajjājī، ‘Abd al-Raḥmān ibn Isḥāq، al-Jumal fī al-Naḥw، Dār al-Amal، 1st ed.، 1984، pp 309.

144- Ibn Hāni’، Muḥammad ibn ‘Alī، Īḍāḥ al-Masālik fī Sharḥ Tashīl Ibn Mālik، a manuscript، pp 459.

145- Ibn Ya‘īsh، Ya‘īsh ibn ‘Alī، Sharḥ al-Mufaṣṣal، Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah، 1st ed.، 2001، vol.5 pp 188 - 195.

146- Sībawayh، ‘Amr ibn ‘Uthmān، al-Kitāb، Maktabat al-Khānjī، 3rd ed.، 1988، vol.4 pp 117 - 127.

147- al-Mubbrid، Muḥammad ibn Yazīd، al-Muqtaḍab، ‘Ālam al-Kutub، vol.3 pp 42-45.

148- Ibn al-Sarrāj، Muḥammad ibn al-Sarrī، al-Uṣūl fī al-Naḥw، Mu’assasat al-Risālah، vol.3 pp 160.

149- al-Fārisī، al-Ḥasan ibn Aḥmad، al-Takmilah، Riyadh university، 1st ed.، 1981، pp 323.

150- al-Jurjānī، ‘Abd al-Qāhir ibn ‘Abd al-Raḥmān، al-Muqtaṣid fī Sharḥ al-Takmilah، Imam Muhammad ibn Saud، 1st ed.، 2007، vol.2 pp 1147.

151- Ibn al-Dahhān، Sa‘īd ibn al-Mubārak، al-Fuṣūl fī al-‘Arabīyah، Dār al-Amal، 1st ed.، 1988، pp 104.

152- Ibn al-Athīr، al-Mubārak ibn Muḥammad، al-Badī‘ fī ‘Ilm al-‘Arabīyah، Umm al-Qura university، 1st ed.، 2000، vol.2 pp 337-340.

153- Ibn Mālik، Muḥammad ibn ʿAbdillāh، Sharḥ al-Kāfiyah al-Shāfiyah، Umm al-Qura university، 1st ed.، 1982، vol.4 pp 1972.

154- al-Sīrāfī، al-Ḥasan ibn ʿAbdillāh، Sharḥ Kitāb Sībawayh، Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah، 1st ed.، 2008، vol.4 pp 496 – 504.

155- al-Raḍī، Muḥammad ibn al-Ḥasan، Sharḥ al-Raḍī ‘alá Shāfīyah Ibn al-Ḥājib، Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah، 1975، vol.3 pp 10.

156- Sībawayh، ‘Amr ibn ‘Uthmān، al-Kitāb، Maktabat al-Khānjī، 3rd ed.، 1988، vol.4 pp 475.

157- al-Wāḥidī، ‘Alī ibn Aḥmad، al-Tafsīr al-Basīṭ، Imam Muḥammad bin Saud University، 1st ed.، 2010، vol3 pp 62.

158- al-Akhfash، Sa‘īd ibn Masʿadah، Ma‘ānī al-Qur’ān، Maktabat al-Khānjī، 1st ed.، 1990، vol.1 pp 372.

159- al-Sīrāfī، al-Ḥasan ibn ʿAbdillāh، Sharḥ Kitāb Sībawayh، Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah، 1st ed.، 2008، vol.5 pp 499.

160- al-Ma‘arrī، Aḥmad ibn ʿAbdillāh، Risālat al-Malā’ikah، Dār Ṣādir، 1992، vol.1 pp 90-91.

161- al-Ma‘arrī، Aḥmad ibn ʿAbdillāh، Risālat al-Ghufrān، Indian Amin Press، 1st ed.، 1907، pp 108.

162- al-Raḍī، Muḥammad ibn al-Ḥasan، Sharḥ al-Raḍī ‘alá Shāfīyah Ibn al-Ḥājib، Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah، 1975، vol.3 pp 240.

163- al-Zamakhsharī، Maḥmūd ibn ‘Umar، al-Kashshāf ‘an Ḥaqā’iq Ghawāmiḍ al-Tanzīl، Dār al-Kitāb al-‘Arabī، 1st ed.، 1987، vol.4 pp 9.

164- al-Andalusī، Abū Ḥayyān، al-Baḥr al-Muḥīṭ fī al-Tafsīr، Dār al-Fikr، 2000، vol.9 pp 54.

165- al-Ṣaghānī، al-Ḥasan ibn Muḥammad، al-Takmilah wa al-Dhail wa-al-Ṣilah li-kitāb Tāj al-Lughah wa-Ṣiḥāḥ al-‘Arabīyah، Dār al-Kutub، 1973، vol.3 pp 92.

166- al-Ṣaghānī، al-Ḥasan ibn Muḥammad، al-Takmilah wa al-Dhail wa-al-Ṣilah li-kitāb Tāj al-Lughah wa-Ṣiḥāḥ al-‘Arabīyah، Dār al-Kutub، 1973، vol.2 pp 226.

167- al-Azharī، Muḥammad ibn Aḥmad، Tahdhīb al-Lughah، Dār Iḥyā’ al-Turāth، 1st ed.، 2001، vol.14 pp 26.

168- al-Azharī، Muḥammad ibn Aḥmad، Tahdhīb al-Lughah، Dār Iḥyā’ al-Turāth، 1st ed.، 2001، vol.2 pp 7.

169- Ibn al-Qaṭṭā‘، ‘Alī ibn Ja‘far، Abniyat al-Asmā’ wa-al-Afʿāl wa-al-Maṣādir، Dār al-Kutub، 1999، pp 338.

170- al-Ṣaghānī، al-Ḥasan ibn Muḥammad، al-Takmilah wa al-Dhail wa-al-Ṣilah li-kitāb Tāj al-Lughah wa-Ṣiḥāḥ al-‘Arabīyah، Dār al-Kutub، 1973، vol.2 pp 509.

171- al-Samīn al-Ḥalabī، Aḥmad ibn Yūsuf، al-Durr al-Maṣūn fī ‘Ulūm al-Kitāb al-Maknūn، Dār al-Qalam، vol.1 pp 434-435.

172- al-Samīn al-Ḥalabī، Aḥmad ibn Yūsuf، al-Durr al-Maṣūn fī ‘Ulūm al-Kitāb al-Maknūn، Dār al-Qalam، vol.2 pp 190.

173- al-Samīn al-Ḥalabī، Aḥmad ibn Yūsuf، al-Durr al-Maṣūn fī ‘Ulūm al-Kitāb al-Maknūn، Dār al-Qalam، vol.5 pp 506.

174- al-Samīn al-Ḥalabī، Aḥmad ibn Yūsuf، al-Durr al-Maṣūn fī ‘Ulūm al-Kitāb al-Maknūn، Dār al-Qalam، vol.6 pp 49 - 178.

175- al-Samīn al-Ḥalabī، Aḥmad ibn Yūsuf، al-Durr al-Maṣūn fī ‘Ulūm al-Kitabs al-Maknūn، Dār al-Qalam، vol.8 pp 536.

176- al-Andalusī، Abū Ḥayyān، Irtishāf al-Ḍarab min Lisān al-‘Arab، Maktabat al-Khānjī، 1st ed.، 1998، vol.1 pp 178.

177- al-Andalusī، Abū Ḥayyān، Irtishāf al-Ḍarab min Lisān al-‘Arab، Maktabat al-Khānjī، 1st ed.، 1998، vol.2 pp 495 - 496.

178- al-Andalusī، Abū Ḥayyān، al-Baḥr al-Muḥīṭ fī al-Tafsīr، Dār al-Fikr، 2000، vol.3 pp 497.

179- al-Samīn al-Ḥalabī، Aḥmad ibn Yūsuf، al-Durr al-Maṣūn fī ‘Ulūm al-Kitāb al-Maknūn، Dār al-Qalam، vol.9 pp 252.

جدول توضيحي رقم (1) المسائل التي وردت في بحث د.عبدالله السديس والمسائل التي وردت في هذا البحث

المسائل التي انفرد بها بحث د.السديس	المسائل التي انفرد بها هذا البحث	المسائل التي تقاطع فيها البحثان	مصادر آراء ابن عبيدة في بحث د. السديس	مصادر آراء ابن عبيدة في هذا البحث
أولاً: المسائل النحوية: 1-عامل النصب في قولهم: مررت بزيدٍ وعمراً. 2-الفاء الداخلة على الفعل المقدم معموله في الأمر والنهي. 3-العامل في الحالين في قولهم: هذا بسراً أطيب منه رطباً. 4-مجيء الجملة الطلبية خبراً عن المبتدأ. 5-الاسم السابق في الاشتغال بين المشاكلة في الرفع وطلب الهمزة في الأمر والنهي. 6-بناء اسم المفعول من كان الناقصة. 7-تقسيم حروف النداء بحسب قرب المنادى وبعده. 8-تكرير المنادى المفرد في حال الإضافة. 9-ترخيم ما سمي به من جمع معتل اللام. 10-البدل على اللفظ من قولهم: ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به. 11-البدل على اللفظ من اسم لا النافية للجنس. 12-نعت تابع المنادى في نحو: يا زيد زيد الطويل. 13-دلالة كان الناقصة. ثانياً المسائل الصرفية: 1-النسب إلى ما كان على فَعُولة أو فُعُولة. 2-الوقف بالروم على الاسم غير المنون وعلى المفتوح. 3-إدغام التاءين في أول الفعل.	أولا: المسائل النحوية: 1- ذكر العامل في الظرف الواقع حالاً. 2- ضابط أفعال الشك واليقين (ظنّ وأخواتها). 3- الظرف المختص، لا يُنصب على الظرفية. 4- الفرق بين (عند) و(لدن ولدى). 5- خبر (لا) النافية في (لا حولَ ولا قوةَ إلا باللهِ). 6- عمل (لا) النافية للجنس في المعرفة. ثانيا: المسائل الصرفية: 1- علة مجيء تاء التأنيث في (شيخة). 2- جمع (فَعول) المؤنث بعلامة أو بغير علامة على (فعائل). 3- تصغير علم الجنس. 4- النسب إلى ما كان على (فُعُولَة) و(فُعَيْلَة). 5- الوقف بالروم على الاسم المنصوب وعلى الاسم المفتوح. 6- إمالة الألف إذا وليتها الياء في نحو: عايَن. 7- إدغام التاءين في أوّل المصدر من (تفعّلَ وتفاعلَ).	1-النسب إلى ما كان على فَعُولة أو فُعُولة. 2-الوقف بالروم على الاسم غير المنون وعلى المفتوح. 3-إدغام التاءين في أول أول المصدر من (تفعّل وتفاعل).	1-شرح الجمل لابن الفخار (754 هـ). 2-التقييد على الجمل لابن لب (ت 782 هـ). 3-المقاصد الشافية للشاطبي (ت 790 هـ).	1-إيضاح المسالك في شرح تسهيل ابن مالك لابن هانئ السبتي (ت 733هـ). 2-شرح الجمل لابن الفخار (ت 754هـ). 3-شرح ألفية ابن معطٍ للرعيني (ت779هـ). 4-عنوان الإفادة للراعي الغرناطي (ت853هـ).